مبادرة الإصلاح العربي

ARI

سلسلة السياسات البيئية

المنظمات البيئية والتعبئة البيئية في تونس

محمد إسماعيل صبري

عن الكاتب

يشغل الدكتور محمد إسماعيل صبري حالياً منصب زميل أبحاث ما بعد الدكتوراه في مركز مريان للدراسات المتقدمة في المغرب العربي بتونس في جامعة تونس، وزميل باحث في مركز دراسات الشرق الأدنى والأوسط بجامعة فيليبس في ماربورغ. وقبل ذلك، كان باحثاً في مرحلة ما بعد الدكتوراه في المعهد الدولي للدراسات الاجتماعية في جامعة إراسموس في روتردام. وهو أيضًا محاضر في جامعات مختلفة في ألمانيا. حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة فيليبس في ماربورغ، بينما حصل على درجتي البكالوريوس والماجستير من الجامعة الأمريكية بالقاهرة. مجالات اهتمامات الدكتور صبري الأكاديمية هي الاقتصاد المؤسسي والتنمية الاقتصادية والاقتصاد السياسي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تركز أبحاثه على العلاقات بين الدولة والمجتمع، والسياسة الصناعية، والتحول الأخضر. نشر العديد من الكتب باللغتين العربية والإنجليزية والعديد من الأبحاث الأكاديمية في مجلات علمية محكمة مختلفة.

هذه الدراسة جزء من مشروع دراية التابع لـ مبادرة الإصلاح العربي، والهادف إلى تطوير البحث الشامل من خلال النشاط والمناصرة المستنيرة. يركز المشروع على العمل الميداني والبحث متعدد المنهجيات في كل من العراق ولبنان والمغرب وتونس، حيث يستكشف كيف تقوم المجتمعات والمنظمات في الخطوط الأمامية بالتعبئة حول القضايا البيئية باعتبارها متشابكة مع غياب العدالة على المستوى الاجتماعي-الاقتصادي والسياسي في جميع أنحاء المنطقة. مشروع دراية هو جزء من شبكة تحالف المعرفة لحماية المدافعين عن البيئة (KALLIED)، التي تضم 32 منظمة من 22 دولة الجنوب العالمي، ويتم تمويلها من قبل مركز بحوث التنمية الدولية (IDRC) في كندا.

© 2025 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف :دعاة حماية البيئة شباب يتجمعون خلال مظاهرة للفت الانتباه إلى الاحتباس الحراري وتغير المناخ في تونس العاصمة تونس في 20 سبتمبر/أيلول 2019.
© ناصر تليل/ الأناضول

نيسان/أبريل 2025

المحتويات

مقدمة 1

المنهجية 1

السياق السياسي-الاقتصادي 2

القضايا البيئية الرئيسية في تونس 3

تلوث القطاع الصناعي وقطاع الخدمات 3

استخدام المياه 3

التحول الأخضر 3

رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني البيئية والحركات البيئية 4

لمحة عامة عن منظمات المجتمع المدني البيئية 4

أنماط التنظيم 6

التوزّع الجغرافي 7

الاستراتيجيات والتكتيكات 8

الأولويات: القضايا البيئية مقابل القضايا الأخرى 9

التحديات 11

منظمات المجتمع المدني البيئية في سياق العلاقات بين الدولة والمجتمع 12

العلاقات بين منظمات المجتمع المدني البيئية 12

علاقات منظمات المجتمع المدني مع الحكومة 15

علاقات منظمات المجتمع المدني البيئية مع الجهات الفاعلة الأخرى 18

تقييم نجاح وفشل منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية المستدامة 22

الخلاصة والتداعيات 26

الحواشي 27

مقدمة

مع اندلاع احتجاجات اجتماعية كبيرة في فترة ما بعد ثورة 2011 في تونس، حظيت التعبئة البيئية باهتمام كبير. وقد اكتسبت حملات بيئية جديدة - مثل حملة «مانيش مصبّ» («أنا لست مكبًّا للنفايات») وحملة «أوقفوا التلوث» التي احتشدت خلفها المجتمعات المحلية – اعترافًا على المستوى الوطني، ورفعت مستوى الوعي بالأضرار البيئية، ونجحت في حثّ الدولة على اتخاذ إجراءات. ومع ذلك، لم يكن الاحتجاج الاجتماعي سوى أحد أشكال التعبئة البيئية التي شهدتها تونس في أعقاب الثورة. فقد نشطت عدة حركات ذات أشكال تنظيمية وانتماءات مختلفة تعمل في مواقع جغرافية مختلفة منذ عام 2011، بل ونشط بعضها قبل ذلك.

تبحث هذه الدراسة التعبئة البيئية في تونس، مع التركيز على الفترة الممتدة من عام 2011 حتى نهاية عام 2024. وتستند هذه الدراسة إلى مسح ومقابلات أُجريت مع 11 منظمة من منظمات المجتمع المدني البيئية الموجودة في تونس، والتي لعب العديد منها دورًا كبيرًا في مختلف أشكال التعبئة البيئية في البلاد. ولا تقتصر مهمة معظم هذه المنظمات على تحقيق الأهداف البيئية، بل تختلط هذه الأهداف بأخرى اجتماعية وسياسية واقتصادية، وغالبًا ما تكون الأولوية لهذه الأهداف الأخرى. تنخرط الحركات البيئية في أشكال مختلفة من التعبئة، وتتفاعل في ما بينها ومع مختلف الجهات الفاعلة الأخرى – مثل الدولة وقطاع الأعمال والعمال والمنظمات الدولية - بطرق تتفاوت بين التعاون والمواجهة ومستوى الثقة والتنسيق في ما بينها. وتشكل هذه التفاعلات أنشطتها الموجهة نحو البيئة ونتائجها.

هذه الدراسة هي جزء من مشروع بحثي أوسع نطاقًا بعنوان «تطوير البحوث الشاملة من خلال النشاط والمناصرة المستنيرة»، يجمع بين مبادرة الإصلاح العربي والمعهد المغربي لتحليل السياسات، ويموله المركز الكندي لبحوث التنمية الدولية. ويتمثل الهدف الرئيسي للمشروع في دراسة التعبئة البيئية في العالم العربي لخلق المعرفة حول مختلف أشكال الحركات البيئية وتعبيراتها ومطالبها، ومعاييرها التنظيمية، وتفاعلاتها مع الجهات الفاعلة الأخرى الحكومية وغير الحكومية، والظروف التي تواجهها.[1]

وبالنظر إلى التحديات البيئية متعددة الأبعاد التي تواجهها الحركات البيئية على نطاق عالمي، فإن استكشاف ديناميات المنظمات المجتمع المدني البيئية يكتسي أهمية قصوى، نظرًا لكونها الجهات الفاعلة المعنية غالبًا بالتصدي لهذه التحديات. تقع تونس في وسط شمال أفريقيا وإحدى أقرب النقاط إلى أوروبا، ما يسلط الضوء على الأبعاد البيئية للتفاوتات بين الشمال والجنوب والخطابات حول الاستعمار الأخضر. وعلاوة على ذلك، تُظهر طبيعة ووتيرة التغيرات السياسية في البلاد منذ عام 2011 كيف أن التغيرات في الحكم – أي الانتقال الديمقراطي وعودة الاستبداد – والصراع الاجتماعي السياسي المستمر وغير المستقر، تتردد أصداؤها وتتفاعل مع البيئة.

وتبدأ الدراسة باستكشاف السياق السياسي-الاقتصادي في تونس ما بعد 2011، وكيف أدى انفتاح المجال السياسي إلى ظهور العديد من منظمات المجتمع المدني البيئية. كما يستكشف هذا القسم أيضًا أهم التحديات البيئية التي تواجهها البلاد، مع التركيز على التلوث الصناعي وقطاع الخدمات، واستخدام المياه، والتحول الأخضر. ثم تنخرط الدراسة في رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني البيئية وأنماط تنظيمها وتوزّعها الجغرافي واستراتيجياتها وتكتيكاتها وأهدافها وأولوياتها والتحديات التي تواجهها. ويدرس قسم لاحق كيفية تفاعلت منظمات المجتمع المدني البيئية مع بعضها البعض ومع الجهات الفاعلة الحكومية والاجتماعية والدولية، مع التركيز على المجالات ومدى التعاون والمواجهة والتنسيق. ثم يلي ذلك تقييم لنجاحات وإخفاقات هذه المنظمات البيئية. وتختتم الدراسة بملخص للنتائج والآثار العملية المترتبة عليها.

المنهجية

استندت الدراسة في المقام الأول إلى دراسة استقصائية تضمنت أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة، وكانت الأخيرة بمثابة مقابلات منظمة للمشاركين في الدراسة. وقد أجرى الاستطلاع والمقابلات المؤلف وفريق مبادرة الإصلاح العربي في تونس شخصياً وعبر الإنترنت بين أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر 2024. جرى الاتصال بخمس وعشرين منظمة مدنية من منظمات المجتمع المدني العاملة في المجال البيئي. استُخدمت تقنية كرة الثلج لأخذ العينات لاختيار المشاركين في الدراسة، حيث طُلب من أعضاء فريق المبادرة ومنظمات المجتمع المدني البيئية توصيات ومعلومات الاتصال بالمنظمات البيئية المهمة. وافق الأعضاء الرئيسيون في 11 منظمة ناشطة ومهمة من منظمات المجتمع المدني البيئية على المشاركة في الدراسة. وكان مقرّ معظم المنظمات في ولاية تونس العاصمة، ومقرّ عدد قليل منها في صفاقس، ولكن لها أنشطة في عدة محافظات تونسية. يقدم الجدول 1 قائمة بالمنظمات التي شاركت في الدراسة.

الجدول 1: قائمة المشاركين في المسح والمقابلات

الانتماء التنظيمي	سنة التأسيس (في تونس)
الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية (FTED)	2013
تونسيون للتأثير الشبابي (TYI)	2018
مؤسسة هاينريش بول (HBS)	2013
مؤسسة روزا لوكسمبورغ (RLS)	2013
مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب (مجتمعية SG/TCU)	2018
الرابطة التونسية لحماية الطبيعة والبيئة في قربة (ATPNE)	2012
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES)	2011
ديمانش في قرطاج	2023
جمعية إفريقيا	2020
فريدريش إيبرت (FES)	1988
تونس الخضراء	2020

أُجريت المقابلات في تونس العاصمة وصفاقس، حيث توجد المقرات الرئيسية أو المكاتب الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني المشاركة – على الرغم من أن أنشطتها تقام في جميع أنحاء البلاد، وأن العديد من نجاحاتها تحققت خارج هاتين المدينتين. وقد تم استكمال البيانات النوعية ومقارنتها بالأدبيات الموجودة التي تتضمن معلومات وتحليلات من الدراسات التي أجرتها منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية وكذلك المقالات الصحفية الأكاديمية.

ونظراً لعدد المشاركين المحدود والطريقة المستخدمة في اختيارهم، لا تدّعي هذه الدراسة أن العيّنة ممثلة إحصائياً لطيف منظمات المجتمع المدني البيئية في تونس. ومع ذلك، فإن العديد من المشاركين في الدراسة هم من بين أكثر المنظمات البيئية نشاطًا وأهمية، كما يتضح من الأدبيات المتعلقة بأنشطتها وتأثيرها في العديد من القضايا البيئية على المستويين الإقليمي والوطني. إن الأهمية النسبية لهؤلاء المشاركين تجعل الدراسة ذات صلة بفهم مشهد منظمات المجتمع المدني البيئية في تونس، وبالتأكيد بفهم ديناميكيات المنظمات الأكثر نشاطًا.

السياق السياسي-الاقتصادي

منذ تسعينيات القرن الماضي، وضعت تونس خطة عمل وطنية للبيئة، كما اعتمدت جدول أعمال الأمم المتحدة للقرن الحادي والعشرين كبرنامج وطني للتنمية المستدامة،[2] الذي يشمل «تحسين مستويات معيشة المحتاجين، وتحسين إدارة النظام البيئي وحمايته؛ [و] تحقيق مستقبل أكثر ازدهارًا للجميع.»[3] إلا أن فترة ما بعد ثورة 2011 شهدت تطورات مهمة في السياسات البيئية في تونس، مثل وضع تشريعات تؤكد أهمية حماية البيئة. فقد أدرج دستور 2014 حقوقًا بيئية غير مسبوقة في الفصلين 44 و45، والتي تضمنت الحق في المياه النظيفة والبيئة الصحية.[4] كما تم سنّ العديد من القوانين الداعمة للاستدامة، مثل ميثاق التنظيم المحلي لعام 2019، والذي منح السلطات المحلية الحق في التعامل مع قضايا التنمية المستدامة. كما وقّعت تونس على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.[5]

ومع ذلك، تأخر تنفيذ قوانين بيئية محددة وفعالة أو لم تتحقق أبدًا. فقد واجهت التشريعات الرئيسية المستوحاة من الميثاق البيئي وميثاق المياه (وكلاهما بدأ في عام 2013) عقبات مختلفة. فالأول لم يُعرض على البرلمان ولم يوافق عليه، في حين أن الثاني، الذي قُدّم في عام 2020، أُعيدت مراجعته.[6] وكانت القوانين الأخرى التي سُنّت غامضة، وتسمح بالتنفيذ الطوعي، وتفتقر إلى الحوافز أو آليات الدعم، وغالبًا لم تكن تتماشى مع التزامات تونس الدولية. وكان ذلك واضحًا في قانون المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لعام 2018 (القانون رقم 35 لسنة 2018)، الذي اعتبره المجتمع المدني التونسي غامض الصياغة. وعلاوة على ذلك، وبالمقارنة مع التشريعات الاقتصادية قبل عام 2011 مثل ميثاق النهوض بالاستثمار لعام 1993، كان التركيز على الشواغل البيئية أقل في التشريعات الاقتصادية لما بعد عام 2011 مثل قانون الاستثمار لعام 2016.[7] وبصفة عامة، وكما أقرت وزارة البيئة،[8] فإن السياسات البيئية تفتقر إلى رؤية دقيقة ومتماسكة، وهي مجزّأة ولا تشرك أصحاب المصلحة المعنيين، ولا تأخذ الظروف الإقليمية والمحلية في الاعتبار.[9]

وقد فشل برلمان 2014-2019، الذي عمل منذ سَنّ دستور 2014 وحتى انتخابات 2019، على تمرير العديد من التشريعات البيئية المهمة. وقد اتسمت هذه الفترة بتصاعد الاضطرابات السياسية التي بلغت ذروتها إثر الإجراءات غير الدستورية التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في تموز/يوليو 2021.[10] كما أن وجود أعضاء مرتبطين بنظام بن علي السابق، إلى جانب جهود حزب النهضة الإسلامي لاسترضاء شركاء الائتلاف، جعل البرلمان غير قادر أو غير راغب في تحدي الامتيازات الاقتصادية لمجموعات الشركات الكبرى القوية من خلال تشريعات

بيئية أكثر صرامة. بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من عدم توليه الرئاسة، فقد سيطر الحزب السياسي العلماني «نداء تونس» على المناصب الرئيسية داخل الهيئة التشريعية العامة ولجنة الصناعة والطاقة والموارد الطبيعية والبنية التحتية والبيئة، وكلاهما كان له دور حاسم في التشريعات المدنية والتجارية والبيئية. وقد هيمن أعضاء من نداء تونس والنهضة على هاتين اللجنتين.[11] وافتقرت هذه الهيئات البرلمانية إلى الحافز لإقرار لوائح بيئية فعالة كان يمكن أن تتعارض مع المصالح الاقتصادية لمجموعات الأعمال الكبرى في قطاعات معينة.[12]

ومن العقبات الأخرى التي واجهت التقدم في مجال حماية البيئة في فترة ما بعد الثورة، عدم القدرة على الاستفادة من إمكانات السلطات المحلية التي كانت أكثر قدرة على تنفيذ المبادئ التوجيهية العامة للحكومة المركزية. بعد الثورة، كان هناك تحرك نحو اللامركزية - كما هو مقرّ في القانون الأساسي الذي حدد مسؤوليات السلطات المحلية في القضايا البيئية، وهو القانون رقم 29 المؤرخ في 9 أيار/مايو 2018. إلا أن تطبيق اللامركزية كان متفاوتًا وغير مكتمل. فغالبًا ما كانت البلديات تفتقر إلى القدرات الكافية والموظفين المؤهلين، وكان التنسيق مع السلطات المركزية غير كافٍ.[13]

في هذا السياق السياسي والاجتماعي، ازدهرت المنظمات البيئية والاجتماعية في تونس وانخرطت بنشاط في التعبئة البيئية بطريقة غير مسبوقة. وقد أتاح المناخ الأكثر ديمقراطية مزيدًا من حرية تكوين الجمعيات وظهور وسائل إعلام أكثر حرية، ما سمح للمنظمات البيئية والاجتماعية بالتعبئة ونشر الوعي بالقضايا البيئية والاجتماعية. وتنوعت مجالات أنشطتها ونطاق الاستراتيجيات والتكتيكات التي اتبعتها كما سنناقشها لاحقًا في هذه الورقة.

القضايا البيئية الرئيسية في تونس

تلوث القطاع الصناعي وقطاع الخدمات

تتورط عدة أنواع من المؤسسات التجارية في أنشطة ملوّثة، وتنتهك لوائح الصحة والسلامة والبيئة. حتى الشركات متعددة الجنسيات التي كان من المحتمل أن تتبع أي قوانين بيئية في بلدانها الأصلية، متورطة في انتهاك اللوائح البيئية في تونس. ومن ناحية أخرى، غالبًا ما تفتقر الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الموارد اللازمة للامتثال الفعال لهذه اللوائح، كما أن الإعانات الحكومية لتعزيز الممارسات الصديقة للبيئة لم تكن كافية. وتوجد تشريعات ولوائح تتعلق بالنفايات الصناعية، ولكن يمكن تجاهلها بسهولة بسبب التأخر في سَنّها؛ وبطء التنفيذ وعدم كفاءته؛ والهيكل الإشكالي الذي يعتمد على الامتثال الطوعي بدلاً من الامتثال الإلزامي.[14] وتتيح الطبيعة الطوعية للقوانين البيئية للشركات التجارية الكبرى تجاوز اللوائح.[15]

هناك قطاعان صناعيان رئيسيان في تونس، (صناعة النسيج والملابس والفوسفات)، مسؤولان عن مستويات مقلقة من التلوث في البلاد.[16] صناعة النسيج معترف بها عالميًا باعتبارها واحداً من أكثر القطاعات ضررًا بالبيئة، خاصة تقنية المعالجة الرطبة (مثل التبييض والصباغة والطباعة) واستخدام المعادن الثقيلة.[17] كما أن مياه الصرف الناتجة عن هذه الصناعة مسؤولة عن 17-20% من تلوث المياه في العالم.[18] علاوة على ذلك، تعد الصناعة مصدرًا مهمًا لانبعاثات الكربون.[19] وقد تم توثيق الانتهاكات المختلفة لهذا القطاع في تونس، وخاصة إلقاء النفايات الصناعية في خليج المنستير، ما يعرض سبل عيش الصيادين المحليين للخطر.[20]

وفي صناعة الفوسفات، هناك شركتان رئيسيتان مملوكتان للدولة مسؤولتان عن انتهاكات كبيرة للقوانين واللوائح البيئية التي تعرّض المجتمعات المحلية والعمال لمخاطر التلوث، وهما شركة فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي التونسي. تتعرض المجتمعات المحلية للانبعاثات الضارة الناجمة عن عمليات الحفر والتفجير، وعمليات معالجة المواد، ومناولة المواد، وتآكل المخزونات بفعل الرياح، وسوء إدارة مياه الصرف الصحي،[21] بالإضافة إلى التلوث الناجم عن وسائل النقل.[22] ويُلقى اللوم على التلوث الناتج عن ذلك في انتشار الأمراض الخطيرة بين السكان المحليين.[23] على سبيل المثال، تم ربط الأنشطة الصناعية للمجمع الكيميائي التونسي في قابس بانتشار أمراض الجهاز التنفسي والجلد والسرطان بين سكان المدينة.[24] ويتعرض العمال أيضًا لظروف خطرة للغاية، ما يؤدي إلى ارتفاع معدل الحوادث المميتة وغير المميتة في مكان العمل بسبب عدم كفاية تدابير السلامة.[25] يتعرض موظفو شركة فوسفات قفصة والمجمع الكيميائي التونسي للأبخرة الضارة سواء في العمل أو في المناطق السكنية القريبة منها، حيث يتم إلقاء النفايات في مصادر مياه الشرب.[26]

كانت هناك أيضًا حادثة شهيرة لتصدير النفايات الإيطالية إلى تونس في عام 2020، عندما تم إحضار مئات حاويات النفايات إلى سوسة بشكل غير قانوني،[27] بحجة إعادة تدوير النفايات البلاستيكية في تونس، لكنها كانت نفايات طبية ومنزلية. ونتيجةً للاحتجاجات، أعيدت الحاويات إلى إيطاليا في شباط/فبراير 2022.[28]

استخدام المياه

تعاني تونس من نقص في الموارد المائية. وتشير التقديرات إلى أن نصيب الفرد السنوي من المياه المتاحة للفرد الواحد في البلاد لا يتجاوز 400 م3 فقط، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى الدولي البالغ 400م3.[29] وتتفاقم مشاكل المياه بسبب عدم انتظام هطول الأمطار السنوي بشكل كبير.[30] ومن المتوقع أن تتفاقم ندرة المياه مع تغير المناخ وكذلك مع التصحّر.[31] ويعاني الجنوب، الذي يشكل نحو 62% من مساحة البلاد، من نقص المياه بشكل خاص، حيث لا يملك سوى 7% من إجمالي إمكانات المياه السطحية في تونس و15% من موارد المياه الجوفية المتجددة. وفي ما يتعلق بطبقات المياه الجوفية العميقة، يمتلك الجنوب 58% من إجمالي المياه الجوفية في البلاد، إلا أن نوعية المياه في تلك الطبقات الجوفية منخفضة، ما يحدّ من استخدامها.[32]

وعلى الرغم من هذا النقص، تشير التقارير إلى الاستخدام المفرط للمياه في العديد من الأنشطة الاقتصادية، وخاصة في القطاع الصناعي. ففي قطاع صناعة المنسوجات والملابس، على سبيل المثال، تنطوي عمليات الإنتاج على استخدام المياه على نطاق واسع، ما يشكل مصدر قلق بيئي كبير. وغالبًا ما تقوم الشركات العاملة في هذا القطاع بحفر آبار عميقة لاستخراج المياه العذبة، وغالبًا ما يتم ذلك دون الحصول على التراخيص أو الأذونات اللازمة، وتستهلك كميات كبيرة من المياه، خاصة أثناء عمليات الغسيل والصباغة، ما يؤدي إلى تفاقم نقص المياه بالنسبة للسكان المحليين.[33] كما تؤدي أنشطة صناعة الفوسفات إلى استنزاف موارد المياه العذبة.[34]

التحول الأخضر

يحتل حاليًا التحول الأخضر واستخدام الطاقات المتجددة وإزالة الكربون قلب الأجندة الاقتصادية والجيوسياسية والبيئية على مستوى العالم. ويعد هذا التحول واعدًا لمعالجة المخاوف المقلقة من تغير المناخ،

خاصة مع تسارع وتيرة الأحداث البيئية الخطرة: موجات الحر، وحرائق الغابات، والفيضانات، والجفاف، وغيرها. وتونس مهددة بالعديد من هذه الأخطار (مثل موجات الحر والجفاف والفيضانات وتدهور منسوب المياه الجوفية)، على الرغم من كونها دولة غير مهمة من حيث انبعاثات الكربون.[35]

يتم الترويج للتحول الأخضر داخل تونس بشكل خاص من قبل الاتحاد الأوروبي، نظرًا لقربه الجغرافي وعلاقته الاقتصادية الوثيقة مع تونس. ومع ذلك، فإن المخاوف البيئية والاجتماعية ترافق تلك المخططات. من أكثر الحالات التي نوقشت هي الطاحونة الهوائية في برج الصالحي، والتي تسببت في تلوث صوتي كبير للمجتمع المحلي، وشكلت سابقة سيئة لمخططات الطاقة المتجددة في البلاد.[36] هناك مخاوف بشأن إنتاج الهيدروجين الأخضر كنشاط جديد من شأنه أن يستخدم المياه بشكل مفرط ويزيد من ندرة المياه. وعلى الرغم من أن المشروع يؤكد أنه سيستخدم مياه البحر المحلّاة، إلا أن المخاوف لا تزال قائمة بشأن المحلول الملحي الناتج الذي يمكن أن يزيد من ملوحة البحر، خاصة وأن كل كيلوغرام واحد من الهيدروجين الأخضر المنتج يتطلب كميات هائلة من المياه (تقدر بما يتراوح بين 18-24 ليتراً).[37]

يتداخل البعد الاجتماعي مع البعد البيئي، حيث إن أحد المخاوف الرئيسية المحيطة بمشاريع الطاقة المتجددة هو حق المجتمعات المحلية في الأراضي اللازمة لهذه المشاريع وضرورة إشراكها في الأهداف التنموية لمخططات الانتقال الأخضر،[38] كما أن غياب الشفافية والمعلومات المقدمة للجمهور (خاصة في ما يتعلق بالهيدروجين الأخضر) والتساؤلات حول مدى استفادة التونسيين من هذه المشاريع، يخلق مزيدًا من التوتر الاجتماعي. توجد هذه المخاوف على الرغم من تأكيد الجهات الفاعلة في الدولة ومؤسسات الأعمال على إجراء تقييمات بيئية لمشاريع الطاقة المتجددة الجديدة ومراعاة الاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية - مثل المياه - خاصة في مشاريع الهيدروجين الأخضر.[39]

رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني البيئية والحركات البيئية

لمحة عامة عن منظمات المجتمع المدني البيئية

من التطورات المهمة التي أعقبت ثورة 2011 نمو العديد من منظمات المجتمع المدني التي تبنت رسالة بيئية، إما كأولوية أو كأحد الأهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأخرى. وحدث تطور كبير في 25 تموز/يوليو 2021، عندما قام الرئيس قيس سعيد بانقلاب دستوري. فقد وسع دستور 2022 من سلطات الرئيس إلى حد كبير، حيث ألغى معظم الضوابط القضائية والتشريعية وقلص من سلطة البرلمان.[40] وفي عام 2022، تم تقديم مشروع قانون من شأنه استعادة وتشديد سيطرة الدولة على التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني، واشتراط موافقة الحكومة على تشكيلها، والسماح بزيادة تنظيم أنشطتها، وتمكين الحكومة من حلها دون رقابة قضائية.[41] وقد جعلت هذه التطورات منظمات المجتمع المدني تشعر بالتهديد على الرغم من أن القوانين لم تُسنّ بعد.[42]

كما يوضح الرسم 1، من بين عشر منظمات المجتمع المدني البيئية التي شملها الاستطلاع، أفادت غالبية طفيفة عن انخفاض في أنشطتها وتعاونها مع منظمات مثيلة أخرى بعد عام 2022، مقارنة بالإجابات الأخرى (على الرغم من أن الفرق ليس كبيرًا عند مقارنته بتلك التي أبلغت عن زيادة أو زيادة كبيرة في أنشطتها أو تعاونها في فترة ما بعد 2022). يبدو أن التغييرات السياسية منذ عام 2022 لم تؤثر بقوة على أنشطة منظمات المجتمع المدني البيئية أو تعاونها.

الرسم 1: التغيير في أنشطة منظمات المجتمع المدني بعد عام 2022

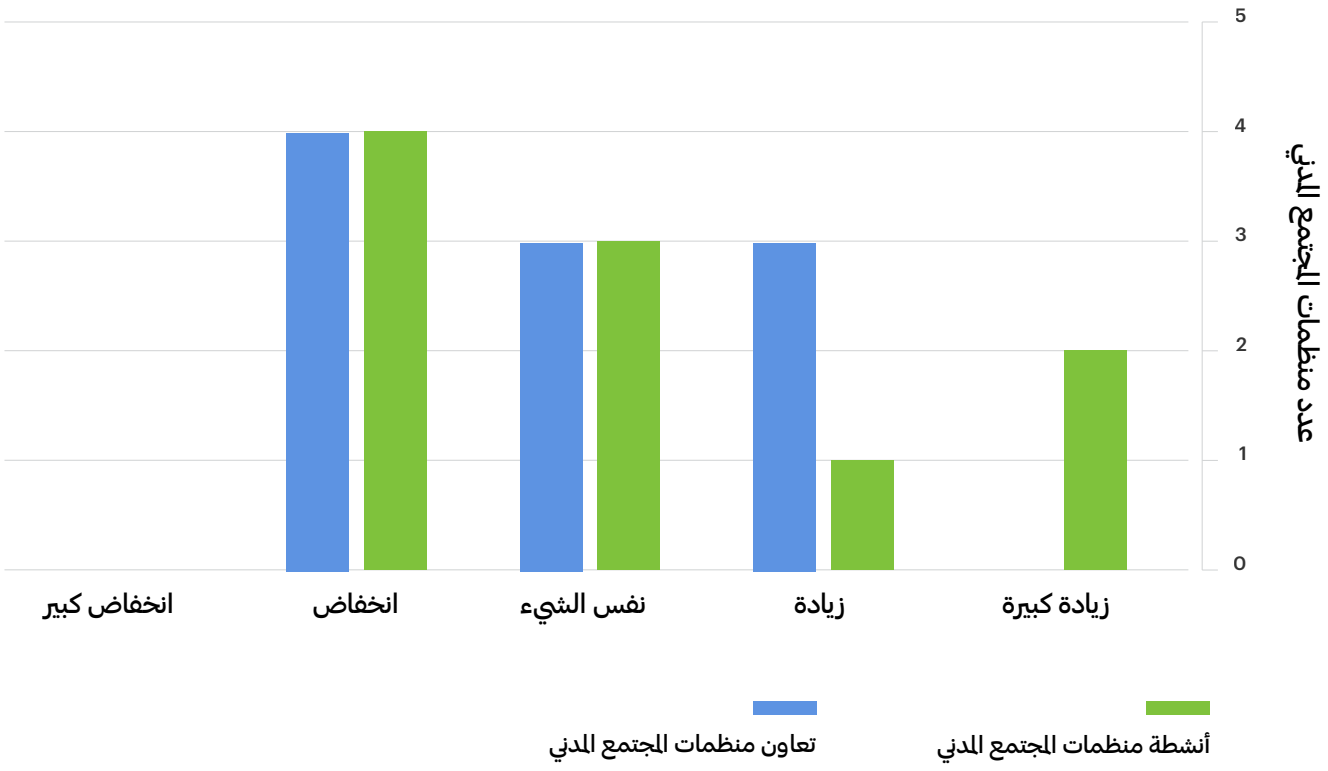

عندما طُلب منهم ترتيب المجالات البيئية المختلفة من حيث أولويتها، يُظهر الرسم2 أن المشاركين في استطلاع منظمات المجتمع المدني البيئية أفادوا بأن التحول الأخضر كان النشاط الأكثر أهمية.

الرسم 2: تصنيف منظمات المجتمع المدني البيئية حسب أهميتها لعملهم

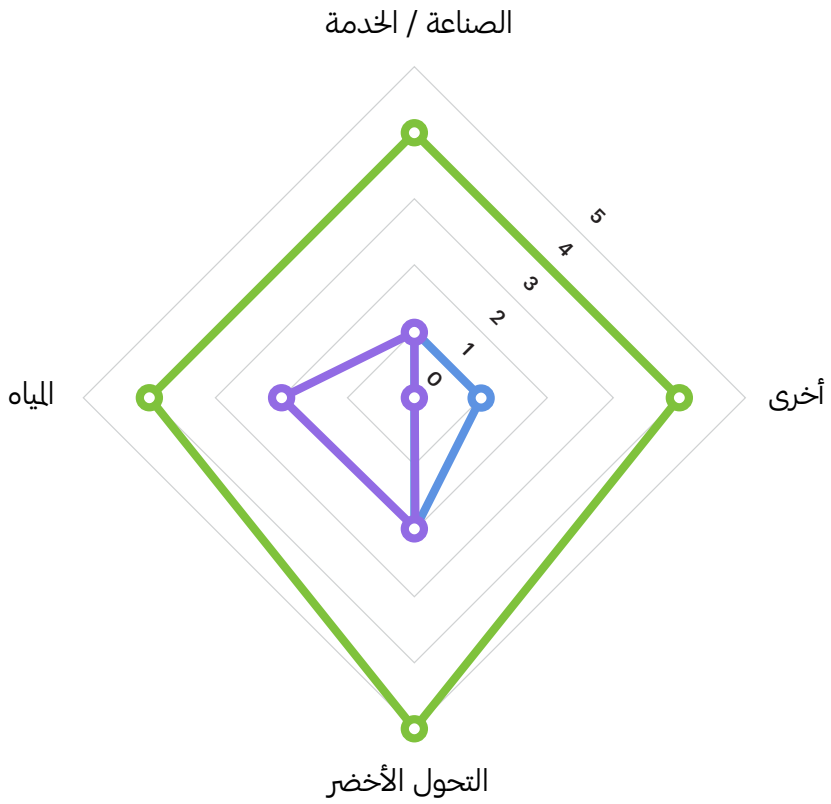

ملحوظة: تشمل «أخرى» ما يلي: القانونية، وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والعدالة المناخية، والتلوث البلاستيكي، وإعادة التشجير، وتغير المناخ والتثقيف البيئي، والتنوع البيولوجي، وتصريف النفايات، وإزالة النفايات الملوثة، وتغير المناخ والحوكمة.

وفي مجال التلوث الصناعي والخدمي، تنشط منظمات المجتمع المدني البيئية في مجال التلوث الصناعي والخدمي، مثل منظمة روسيكلاج (إعادة التدوير) تونس ومنظمة تونس الخضراء في مجال إزالة النفايات ومراقبة التلوث.[43] ومن بين المنظمات الناشطة في مجال استخدام المياه المرصد التونسي للمياه والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد أنشأ المرصد التونسي للمياه منصة إلكترونية للإبلاغ عن انقطاع المياه ومختلف المشاكل الأخرى المتعلقة بالمياه.[44] أما أكثر منظمات المجتمع المدني نشاطًا في مجال التحول الأخضر فهي المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ومجموعة عمل ديمقراطية الطاقة، والأخيرة مكونة من نقابات الاتحاد العام للكهرباء والغاز، وتتبنى الموقف النقدي نفسه تجاه الانتقال الأخضر الذي يتبناه الاتحاد العام التونسي للشغل الذي تنتمي إليه. ويستند هذا الموقف إلى التخوف من خصخصة قطاع الطاقة، على الرغم من أن مجموعة عمل ديمقراطية الطاقة طور خطابًا أكثر شمولًا من خطاب الاتحاد العام التونسي للشغل، حيث يدافع عن مصالح المجتمعات المحلية، ويعالج الفوارق التنموية بين المناطق الريفية والحضرية، ويأخذ في الاعتبار المصالح الوطنية.[45]

أنماط التنظيم

كما يوضح الرسم3، فإن معظم المشاركين في الاستطلاع هم منظمات مجتمع مدني رسمية، ومنظمتان غير رسميتين، وشبكة رسمية واحدة.

وقد تأسس الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية في عام 2013 وهو من الشبكات الناجحة التي جمعت العديد من منظمات المجتمع المدني البيئية لغرض بيئي أو تنموي مشترك. ووفقًا للمشارك في الاستطلاع فإن الاتحاد الذي يجمع نحو 23 جمعية هو الوحيدة الذي لا يزال قائما ويعمل في مجال البيئة، على الرغم من وجود شبكات أخرى بعد الثورة. وعلى الرغم من استمراريته، إلا أنه لا يزال يبحث عن رؤية واضحة لضمان استدامته. وأكد من تمت مقابلته أن مفهوم الشبكة جديد في تونس، ولم تتقن الجمعيات بعد القدرة على الانخراط في العمل الجماعي، حيث سادت النزعة الفردية. ولم يولِ المانحون الأجانب، الذين التزموا بتعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني البيئية التونسية في مجال بناء الشبكات، الاهتمام الذي تستحقه.

الرسم 3: الوضع التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني المشاركة

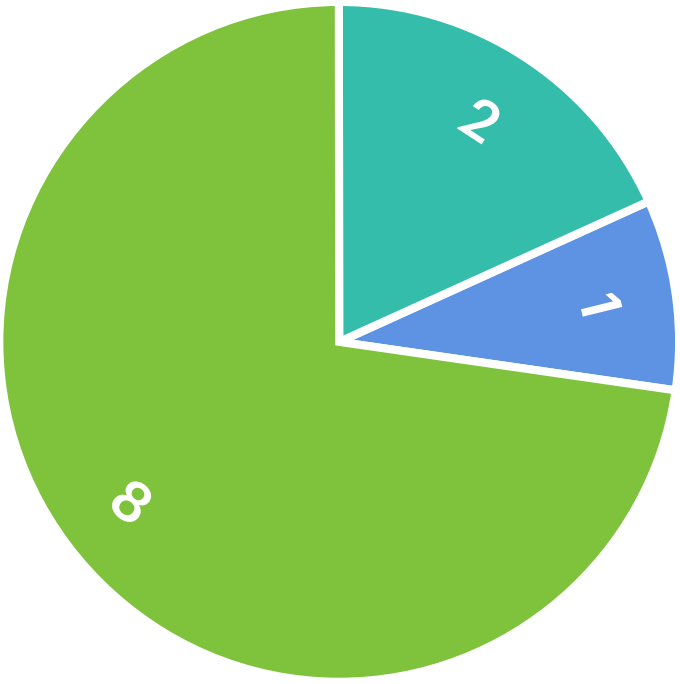

التوزّع الجغرافي

كشف المشاركون في الاستطلاع، كما يوضح الرسم 4، أن محافظة تونس العاصمة هي الأعلى في تواتر أنشطة منظمات المجتمع المدني البيئية، حتى وإن كانت المنظمات تشارك أيضًا في أنشطة بمحافظات أخرى. أما المحافظتان التاليتان اللتان تحظيان بأكبر عدد من الأنشطة هي نابل وصفاقس.

الرسم 4: تواتر أنشطة منظمات المجتمع المدني البيئية عبر المحافظات

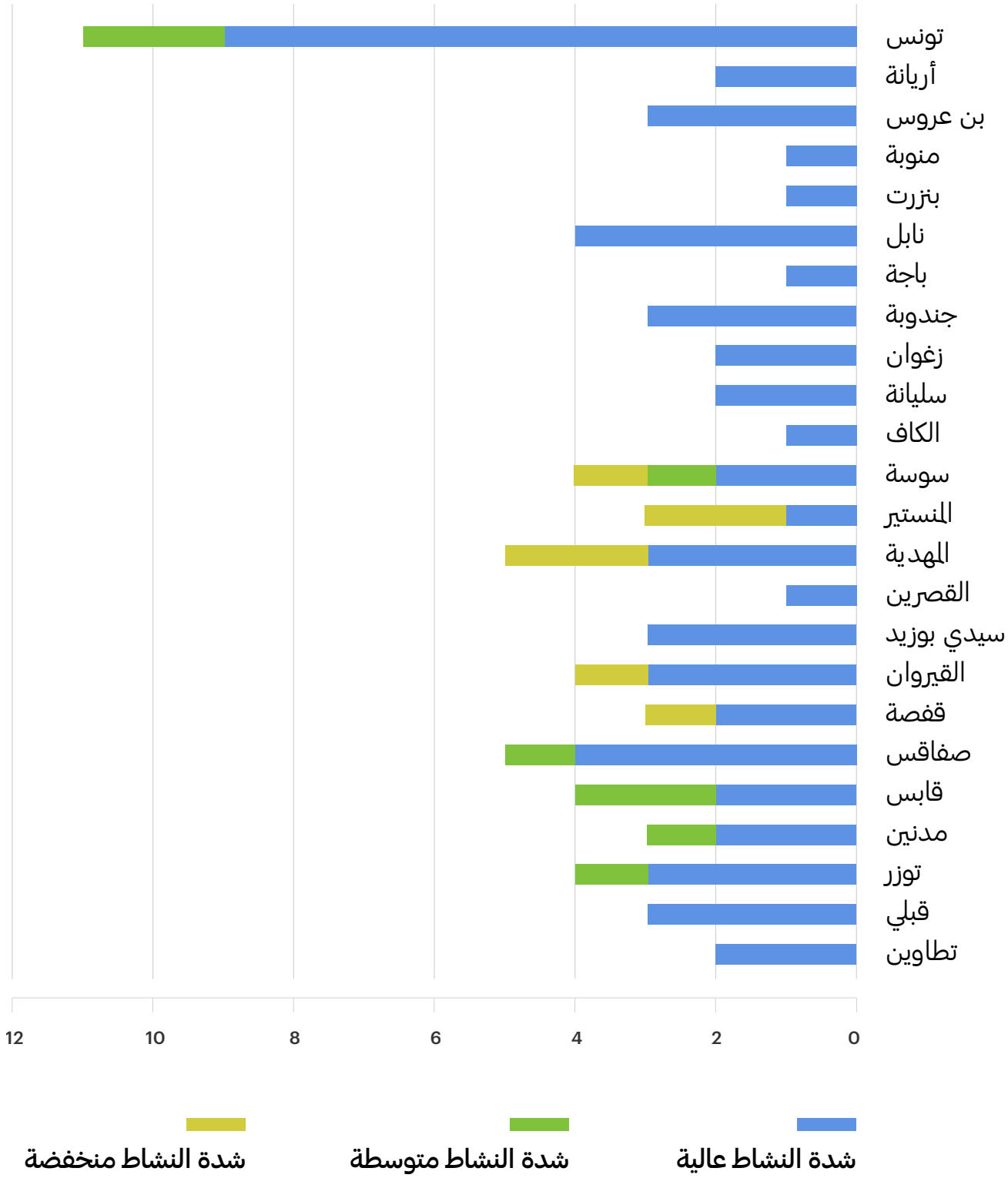

الاستراتيجيات والتكتيكات

كما يبين الجدول 2 والرسم 5، تحدد منظمات المجتمع المدني البيئية تنظيم حملات التوعية كأهم نشاط لها. وقد حدد أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع حملات التوعية باعتبارها التكتيك الأول الذي يتبعونه، وصنف اثنان فقط من أصل 11 مشاركًا هذه الحملات في المرتبة الثانية. وعند الترتيب على أساس النجاح، صنف معظم المشاركين أيضًا حملات التوعية في المرتبة الأولى، بينما وضعها الباقون في المرتبة الثانية أو الثالثة.

الجدول 2: تكتيكات مكتب خدمات الدعم المركزي مرتّبة حسب مستوى الأهمية والنجاح

التكتيك	مستوى الأهمية					مستوى النجاح				
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الخامس
حملات التوعية	8	2	1	-	-	9	2	-	-	-
التقاضي	-	2	2	-	-	-	1	2	1	-
الاحتجاج	2	-	2	1	1	2	-	2	1	1
ملخصات البحوث والسياسات	5	2	-	2	-	5	2	1	1	-
أخرى*	1	1	1	-	-	2	-	-	-	-

* ملاحظة: تشمل «أخرى» التدريب والحلقات الدراسية ومشاريع النماذج الأولية والتعليم غير الرسمي وبناء القدرات.

الرسم5: التكتيكات المصنفة أولى بين المشاركين

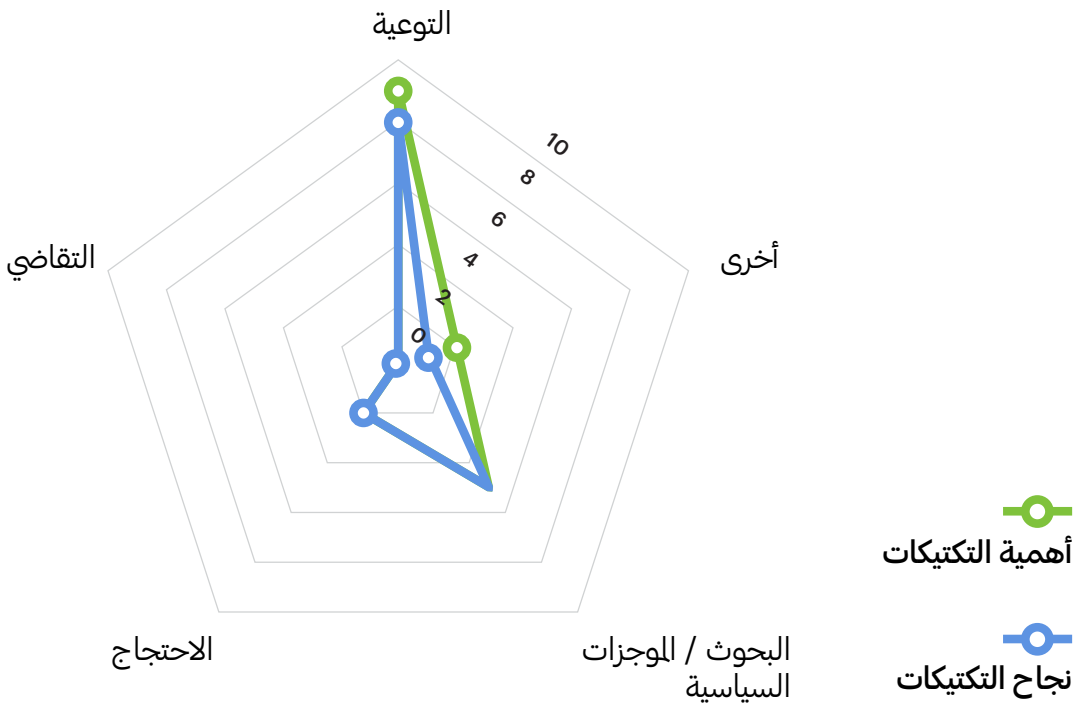

تميل منظمات المجتمع المدني البيئية التابعة لمنظمات أجنبية، وخاصة المؤسسات الألمانية، إلى التركيز على حملات التوعية والتدريب. على سبيل المثال، تحدث الشخص الذي قابلته من مؤسسة هاينريش بول عن التعاون مع منظمات المجتمع المدني البيئية الأخرى في تنظيم دورات تدريبية وورش عمل تناقش «موجزات السياسات، والمذكرات السياسية، والتحليلات، والتقارير النقدية». وأكد الشخص الذي قابلته من مؤسسة روزا لوكسمبورغ أن منظمته تعمل بشكل أكبر على «إنتاج المعرفة وتنظيم الحملات». أما بالنسبة لمن أجريت معه المقابلة من مؤسسة فريدريش إيبرت، فإن نشر الوعي وإجراء الدراسات والمشاركة في برامج التدريب هي أهم أنشطة المنظمة في المجال البيئي.

اختلفت أهداف حملات التوعية من منظمة إلى أخرى. فبينما أشار من تمت مقابلته من الرابطة التونسية لحماية الطبيعة والبيئة في قربة إلى المواطنين والعمال الزراعيين وتلاميذ المدارس على وجه التحديد كجمهور مستهدف لحملات التوعية والتدريب على القضايا البيئية، أشار من تمت مقابلته من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى «جهود الإعلام والاتصال» كجزء مهم من استراتيجية المنظمة.

واختار ما يقرب من نصف المشاركين تقريبًا ملخّصات البحوث والسياسات كأولوية قصوى؛ وإجمالاً، صنفها معظمهم إما في المرتبة الأولى أو الثانية من حيث الأهمية. على سبيل المثال، يعتمد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، و مؤسسة روزا لوكسمبورغ، ومؤسسة هاينريش بول، على هذا التكتيك بشكل كبير. وفي ما يتعلق بالنجاح المتصور للتكتيك، فإن نفس التصنيفات لا تزال قائمة.

فقد صنف اثنان من المشاركين الاحتجاج في المرتبة الأولى بين تكتيكات منظماتهم، وصنفه عدد مماثل من المشاركين في المرتبة الأولى كأحد أكثر التكتيكات نجاحاً. قبل ثورة 2011، شهدت تونس بعض الاحتجاجات الاجتماعية من أجل قضايا بيئية، وتحديدًا في قابس وتوزر حيث كانت الاحتجاجات موجهة ضد صناعات الطاقة والبتروكيماويات، إلا أنها كانت نادرة.[46] وقد ازداد الاحتجاج البيئي بشكل ملحوظ بعد الثورة، تزامنًا مع زيادة التعبئة الاجتماعية وانخفاض القمع البوليسي. على سبيل المثال، بدأت الاحتجاجات ضد الانتهاكات البيئية لقطاع الغزل والنسيج في خليج المنستير منذ عام 2006، لكنها أصبحت أكثر تواترًا بعد عام 2011. وفي عام 2013، تحولت بعض الاحتجاجات إلى أعمال عنف، حيث تم حرق المعدات وإغلاق الطرقات.[47]

تزامنت الاحتجاجات مع تنامي الوعي العام بالقضايا البيئية، واتخذت أشكالًا مختلفة، بما في ذلك المظاهرات والاعتصامات.[48] في موجة الاحتجاجات الاجتماعية على القضايا البيئية التي أعقبت الثورة، خرجت عدة مظاهرات في مدينة الرديف. وفي حزيران/يونيو 2018، قام السكان المحليون بإغلاق منشأة في المدينة، ما أجبر الشركة على الالتزام بتوفير المياه العذبة للمجتمع المحلي. وفي مدينة مظيلة، حيث توجد منشآت شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي، أغلق السكان الطريق لمنع الشاحنات من نقل الفوسفات.[49] كما نجح هذا الاحتجاج، المدعوم من قبل المنظمات البيئية في كسب دعم المسؤولين الحكوميين المحليين. كما حظرت الحكومة المحلية في مدينة مظيلة نقل الفوسفات عبر الطريق الرئيسي للمدينة.[50] بالإضافة إلى ذلك، لعبت حركة «أوقفوا التلوث» دورًا نشطًا للغاية. فقد دافعت الحركة، التي تأسست عام 2012 في قابس وقادها نشطاء حقوقيون، بنشاط عن الحقوق البيئية ونظمت أنشطة احتجاجية مختلفة.[51] ومن الأمثلة على ذلك حركة «أوقفوا التلوث» التي شاركت في الاحتجاج على شركة فسفاط قفصة في قابس، ما أدى إلى إغلاق مصنع الشركة العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمدة شهر كامل في أواخر عام 2020.[52]

لم يصنّف أيٌّ من المشاركين التقاضي في المرتبة الأولى من حيث أهمية تكتيكات منظمتهم، وأقل من الثلث حددوه في المرتبة الثانية أو الثالثة أو الرابعة. وكانت الحال نفسها من حيث النجاح المتصور للتكتيك. يعد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية من أكثر منظمات المجتمع المدني نشاطًا في التقاضي الموجه ضد الانتهاكات البيئية. فقد رفعت المنظمة دعاوى ضد حكومة تسيير الأعمال بسبب الإفراط في استخدام المياه الجوفية وحرمان المجتمعات المحلية في الرديف من الحصول على إمدادات مياه موثوقة.[53] ومن أكثر أنشطة التقاضي نجاحًا تلك التي بدأتها منظمة «مانيش مصبّ». فقد رفعت المنظمة دعوى ضد مكب النفايات بالقرب من بلدة عقارب، وكسبتها وأغلقت المكب.[54]

وكما تشير نتائج الاستطلاع، يبدو أن التقاضي هو الملاذ الأخير للمنظمات البيئية. فقد أكد الشخص الذي تمت مقابلته في تونس الخضراء أن «المسائل القانونية تلعب دورًا مهمًا في أنشطة الشبكة واستراتيجيتها». ومع ذلك، تبدأ المنظمة بـ»التوجه إلى السلطة المسؤولة في المقام الأول عن القضية البيئية المطروحة بطلبات مكتوبة». الخطوة التالية هي إصدار بيانات عامة. ثم تلجأ المنظمة إلى وسائل الإعلام لممارسة بعض الضغوط على صانعي القرار. الخطوة الأخيرة هي اللجوء إلى الإجراءات القانونية. أشار المشاركون إلى تكتيكات أخرى، مثل إجراء التدريب والحلقات الدراسية، ومشاريع النماذج الأولية، والتعليم غير الرسمي، وبناء القدرات، وقد تم تصنيف بعضها في مرتبة عالية.

الأولويات: القضايا البيئية مقابل القضايا الأخرى

بالنظر إلى أن المستهدفين من الاستطلاع والمقابلات كانوا منظمات المجتمع المدني البيئية، فليس من المستغرب أن معظم المشاركين حددوا المجال البيئي كهدف أول لهم، كما هو مبين في الرسم 6. غير أن جميع المشاركين أفادوا بأن لديهم أهدافًا أخرى، بل إن بعضهم صنفها في مرتبة أعلى من اهتماماتهم البيئية. وكانت الأهداف الاجتماعية هي الأهم من بين هذه الأهداف، حيث صنفها جميع المشاركين باستثناء اثنين منهم في المرتبة الأولى أو الثانية من حيث الأهمية. كما صنف أكثر من نصف المشاركين الأهداف السياسية في المرتبة الأولى أو الثانية. لم تحتل الأهداف الاقتصادية مرتبة عالية، ولم تصل حتى إلى الأهداف الأربعة الأولى الأكثر أهمية لأكثر من ثلث المشاركين في الاستطلاع؛ فقد صنف نحو ثلث المشاركين في الاستطلاع الأهداف الاقتصادية في المرتبة الأولى أو الثانية، وصنفها أقل من نصف المشاركين ضمن الأهداف الثلاثة الأولى الأكثر أهمية.

كما كشفت المقابلات أيضًا أنه حتى بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني البيئية، فإن الأنشطة البيئية غالبًا ما تختلط مع الأهداف الإنمائية الأخرى أو تكون مدفوعة بأهداف تنموية أخرى بأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فعلى سبيل المثال، أكد الشخص الذي تمت مقابلته في منظمة تونسيون للتأثير الشبابي أن «التركيز الأساسي للمنظمة ينصبّ على القضايا الاجتماعية وقضايا الحوكمة»، وأن الجهود البيئية التي تبذلها منظمات المجتمع المدني البيئية «هي بالأحرى جزء لا يتجزأ من أهدافها العامة للمساهمة في أهداف التنمية المستدامة وتعزيز حياة أفضل للشباب والنساء والفئات الضعيفة». واعتبرت المنظمة بشكل متزايد المشاريع البيئية «استراتيجية لتخفيف المخاطر» لتحقيق الهدف الهام المتمثل في حماية «الفئات الضعيفة». ومع تأكيده على أن القضايا البيئية هي الأكثر نقاشًا في المنظمة، إلا أن من تمت مقابلته من منظمة إفريقيا أكد أن نحو نصف المشاريع الـ 12 التي كانت المنظمة مسؤولة عنها منذ عام 2020 كانت ذات بعد بيئي بحت، «مثل الحوكمة البيئية المحلية وتغير المناخ (المياه، الزراعة، الطاقة، التعليم) ». وفي بعض الأحيان تتقاطع المشاريع مع أهداف أخرى، كما كان الحال في المشاريع التي تستهدف «الشباب والديمقراطية المحلية وقضايا الهجرة». وشددت من أجريت معها المقابلة في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على أن منظور المنظمة هو بالأحرى «نهج قائم على حقوق الإنسان»، حيث تدافع عن الحقوق «الأساسية والجوهرية» التي تتقاطع مع الحقوق البيئية كما هو الحال مع «الحق في الصحة والحياة» .

الرسم6: كيف تصنّف منظمات المجتمع المدني البيئية أهدافها

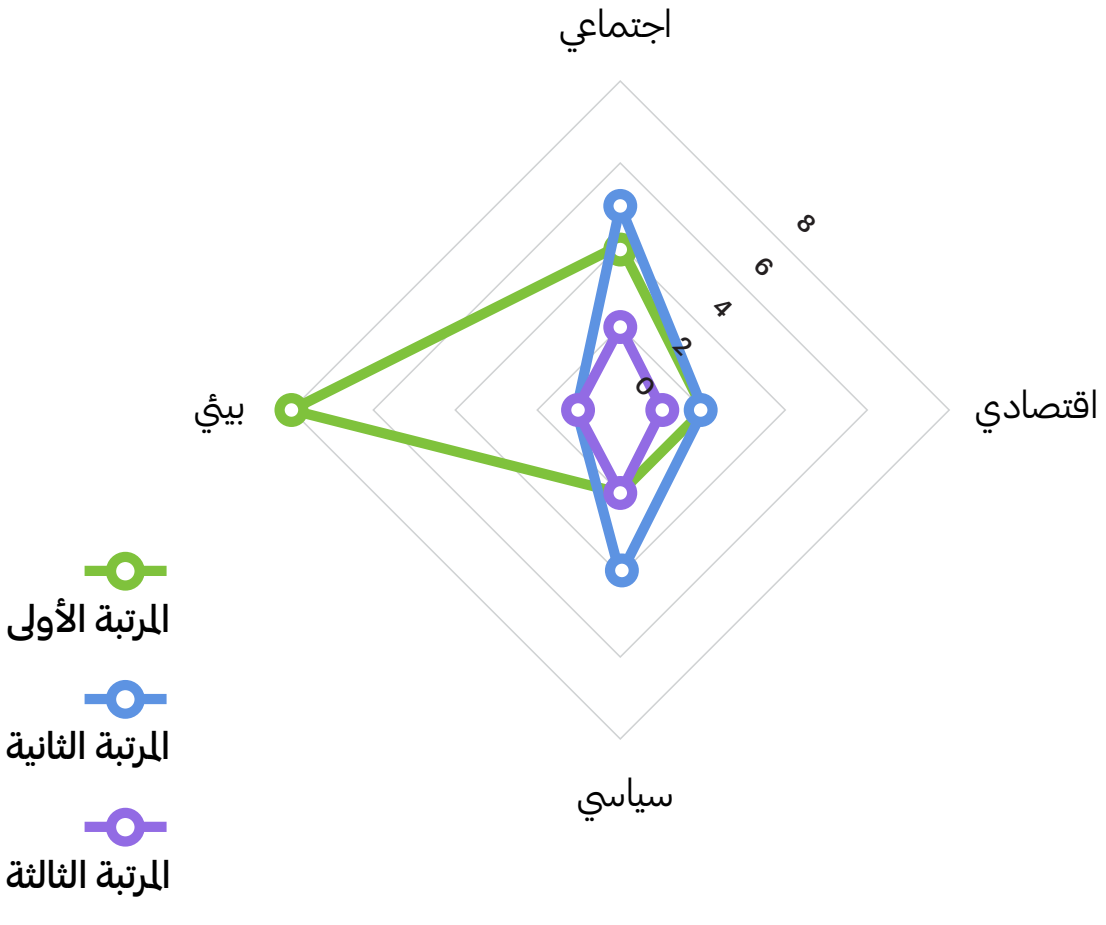

التحديات

صنف أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع نقص الوعي بالقضايا البيئية في المرتبة الأولى من بين التحديات التي يواجهونها، كما هو مبين في الرسم7. بالنسبة لأكثر من ثلثي المشاركين، يعتبر التمويل أول أو ثاني أكبر التحديات التي تواجههم. وحدد اثنان فقط من المشاركين اللوائح القانونية كأكبر التحديات التي يواجهونها، على الرغم من أن أكثر من نصف المشاركين أدرجوها ضمن التحديات الكبرى. وشملت التحديات الرئيسية الأخرى التي حددها المشاركون السياقات السياسية والاقتصادية، والخدمات اللوجستية، ونقص المعلومات، وعدم كفاية التنسيق، والإجراءات المعقدة للحصول على موافقات البنوك على التمويل.

ويمثل الوضع السياسي تحدياً مهماً آخر تواجهه منظمات المجتمع المدني البيئية الآن. فبحسب الشخص الذي قابلناه، تقيّم مؤسسة روزا لوكسمبورغ «بحكمة أكبر ما يجب أن ننشره وما هي الفعاليات التي يمكننا تنظيمها عندما يتعلق الأمر بالوضع السياسي في تونس، أو غيره من المواضيع الحساسة سياسياً (مثل الهجرة والمنشورات السياسية النقدية) «. هناك مشكلة أخرى تواجه منظمات المجتمع المدني البيئية التابعة لألمانيا وهي تداعيات الحرب على غزة التي بدأت في تشرين الأول/ أكتوبر 2023. وأشار من أجريت معه المقابلة من مؤسسة هاينريش بول إلى اتخاذ المزيد من الحذر عند تنظيم الفعاليات التي تخاطب الجمهور. هناك أيضًا عقبات خارجية أخرى. فعلى سبيل المثال، تحدث الشخص الذي تمت مقابلته من مؤسسة روزا لوكسمبورغ عن تناقص التمويل من المنظمة المانحة، الأمر الذي يمنعها من دعم شركائها. كما أشار من تحاورت معه من مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب إلى استدامة المشاريع والحاجة إلى تطوير نموذج اقتصادي كتحدٍّ هام.

الرسم7: كيف تصنف منظمات المجتمع المدني البيئي تحدياتها

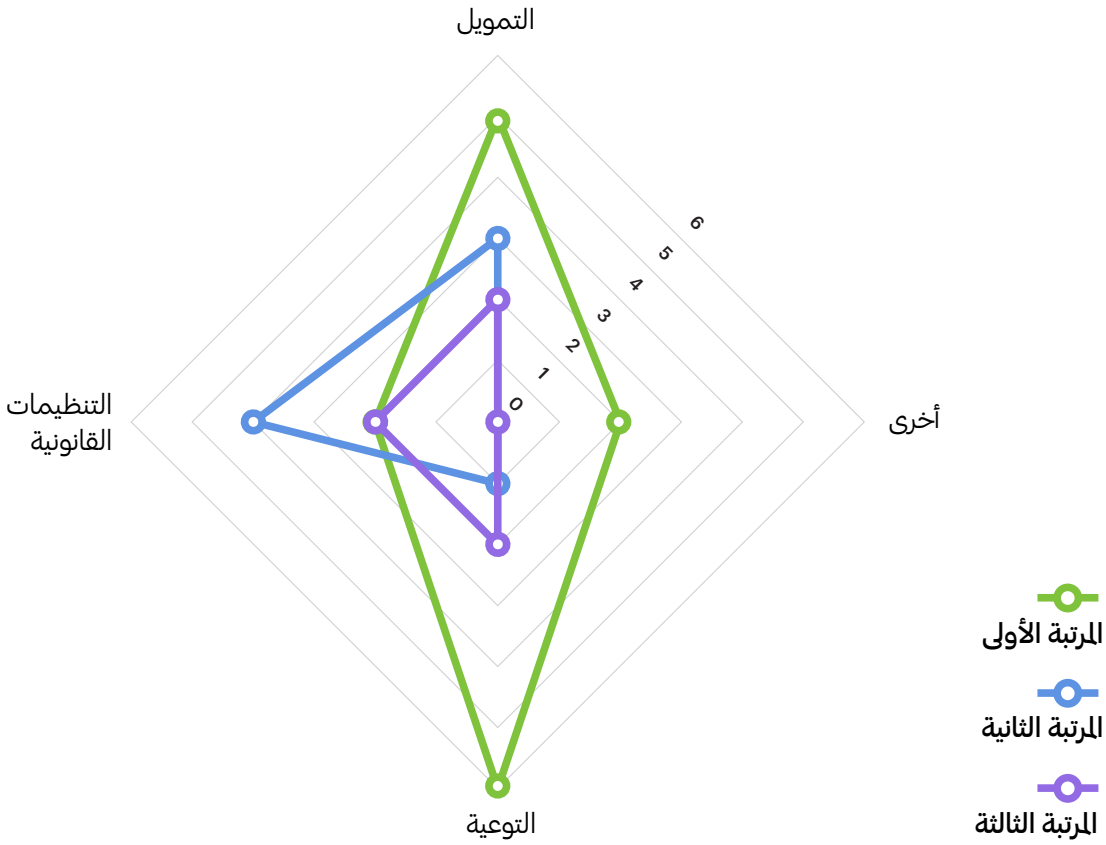

ملاحظة: تشمل «أخرى» السياق السياسي والاقتصادي، واللوجستيات، وعملية الموافقة على التمويل، ونقص المعلومات، والتنسيق.

منظمات المجتمع المدني البيئية في سياق العلاقات بين الدولة والمجتمع

العلاقات بين منظمات المجتمع المدني البيئية

أشار معظم المشاركين إلى وجود مستوى متوسط من التعاون بين منظمات المجتمع المدني البيئية في القضايا التي تهمّهم، كما يوضح الرسم 8. كما كشفوا أيضًا أن التعاون بين منظمات المجتمع المدني هذه أكثر شيوعًا في القضايا البيئية مقارنةً بغيرها، خاصة في الأنشطة التي تنطوي على مستويات متوسطة من التعاون.

ويوضح الجدول 3 العلاقات بين مختلف منظمات المجتمع المدني البيئية وفقًا للمشاركين في الاستبيان وكيفية ترتيبهم تلك العلاقات. ويصور الرسم 9 تلك العلاقات. وقد حصلت منظمات نوماد 08، وروسيكلاج تونس، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، ومنظمة هيفوس، ومنظمة الكشافة، ومنظمة خلية نحل توزر على أكبر عدد من الأصوات باعتبارها «شركاء أقوياء» للمنظمات التي شملها الاستطلاع، في حين أن منظمات نوماد 08، روسيكلاج تونس، والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قد احتلوا المرتبة الأولى على الأقل من حيث قوة العلاقة.

الرسم 8: مستوى التعاون بين منظمات المجتمع المدني البيئية

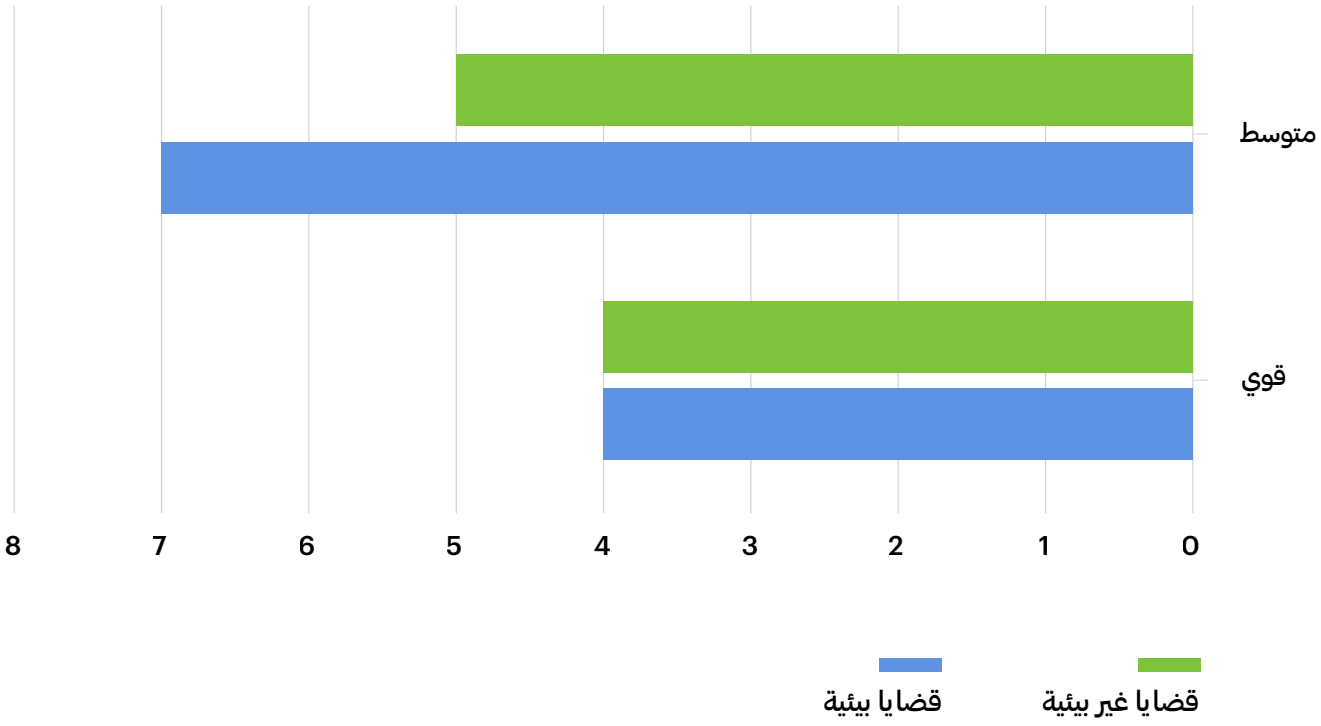

الجدول 3: منظمات المجتمع المدني البيئية التي تم تحديدها كشركاء أقوياء من قبل المنظمات التي شملها الاستطلاع

منظمات المجتمع المدني البيئية (ECSOs)	عدد مرات الاختيار	أعلى تصنيف	اختيار من قبل	الاسم بالعربي
نوماد 08	2	1	FTDES; TYI	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية / تونسيون للتأثير الشبابي
روسيكلاج تونس	2	1	SG/TCU; Un Dimanche à Carthage	ديمانش في قرطاج/ مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب مجتمعة
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعي	2	1	Tunisie Verte; TYI	تونس الخضراء / تونسيون للتأثير الشبابي
هيفوس	2	2	ATPNE; FTDES	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية / الرابطة التونسية لحماية الطبيعة والبيئة في قربة
الكشافة	2	2	SG/TCU; Un Dimanche à Carthage	ديمانش في قرطاج / مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب مجتمعة
خلية نحل توزر	2	3	HBS; TYI	مؤسسة هاينريش بول / تونسيون للتأثير الشبابي
مرصد السيادة الغذائية والبيئة (OSAE)	2	3	RLS; TYI	مؤسسة روزا لوكسمبورغ / تونسيون للتأثير الشبابي
مركز الابتكار في الفضاء الاجتماعي	1	1	FES	فريدريش إيبرت
جمعية البيئة في صفاقس	1	1	FTED	الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية
منظمة سوليدار تونس	1	1	HBS	مؤسسة هاينريش بول
مؤسسة هاينريش بول	1	1	Ifriqiya	جمعية إفريقيا
المعهد عبر الوطني	1	1	RLS	مؤسسة روزا لوكسمبورغ
جمعية البيئة والتنمية المستدامة في بنزرت	1	1	TYI	تونسيون للتأثير الشبابي
جمعية البيئة الحكيمة	1	2	FES	مؤسسة روزا لوكسمبورغ
تونسيون للتأثير الشبابي	1	2	FTDES	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
جمعية إعادة تأهيل كازينو صفاقس	1	2	FTED	الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية
جمعية إفريقيا (صفاقس)	1	2	HBS	مؤسسة هاينريش بول
الصندوق العالمي للطبيعة	1	2	Ifriqiya	جمعية إفريقيا
شبكة شمال أفريقيا الشمالية للسيادة الغذائية	1	2	RLS	مؤسسة روزا لوكسمبورغ
جمعية أصدقاء بلفيدير	1	2	SG/TCU	مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب مجتمعة
جمعية ديناميك المياه	1	2	Tunisie Verte	تونس الخضراء
الهلال الأحمر قرطاج	1	2	Un Dimanche à Carthage	ديمانش في قرطاج
جمعية بلو تي إن	1	3	FES	فريدريش إيبرت
جمعية البيئة والتنمية المستدامة في بنزرت	1	3	FTED	الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية
جمعية باية	1	3	Ifriqiya	جمعية إفريقيا
الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية	1	3	Tunisie Verte	تونس الخضراء
ساعة الأرض	1	4	FES	فريدريش إيبرت
جمعية APPPEDUB	1	4	FTDES	المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
جمعية حماية جزيرة جربة	1	4	FTED	الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية
جمعية شباب من أجل المناخ تونس	1	4	HBS	مؤسسة هاينريش بول
جمعية البراءة،	1	4	Ifriqiya	جمعية إفريقيا
جمعية التربية البيئية للأجيال القادمة - المرسى	1	4	SG/TCU	مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب مجتمعة
جمعية أوشنيس	1	4	Un Dimanche à Carthage	ديمانش في قرطاج
مجموعة التنسيق العربية	1	5	Ifriqiya	جمعية إفريقيا
جمعية حماية البيئة في قصيبة المديوني	1	5	HBS	مؤسسة هاينريش بول
الاقتصادية والاجتماعية /الرابطة التونسية لحماية الطبيعة والبيئة في قربة	1	5	FTED	الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية
شبكة العمل المناخي-العالم العربي	1	5	FES	فريدريش إيبرت
جمعية نخلة	1	5	TYI	تونسيون للتأثير الشبابي
شبكة تون ميد	1	5	SG/TCU	مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب مجتمعة

الرسم 9: التشبيك بين منظمات التعاون الاقتصادي والاجتماعي

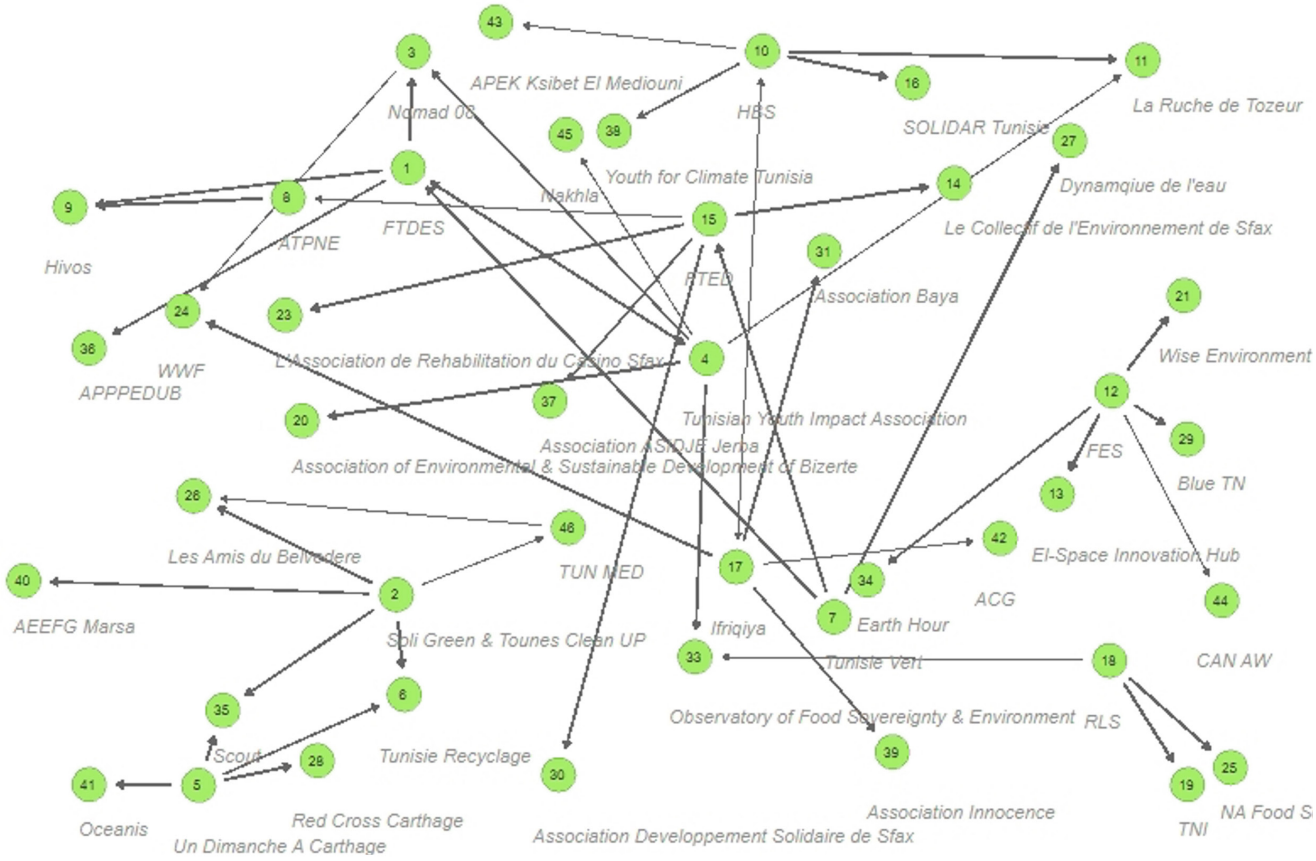

رسم بياني أنشئ باستخدام برنامج Social Network Visualizer. يبين تدفق الأسهم من منظمات المجتمع المدني البيئية المشاركة في الاستطلاع إلى شركائها؛ وكلما كان لون السهم أغمق كلما كانت العلاقة أقوى. تتوافق الأرقام مع منظمات المجتمع المدني البيئية على النحو التالي: (1) المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، (2) مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب مجتمعة (3) نوماد 08، (4) تونسيون للتأثير الشبابي، (5) منظمة ديمانش في قرطاج، (6) منظمة تونس روسيكلاج، (7) منظمة تونس الخضراء، (8) الرابطة التونسية لحماية الطبيعة والبيئة في قربة، (9) منظمة هيفوس، (10) مؤسسة هاينريش بول، (11) منظمة خلية نحل توزر، (12) فريدريش إيبرت، (13) مركز الابتكار في الفضاء الاجتماعي (14) جمعية البيئة في صفاقس، (15) الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية، (16) منظمة سوليدار تونس، (17) جمعية إفريقيا، (18) مؤسسة روزا لوكسمبورغ، (19) المعهد عبر الوطني، (20) جمعية البيئة والتنمية المستدامة في بنزرت، (21) جمعية البيئة الحكيمة، (23) جمعية إعادة تأهيل كازينو صفاقس، (24) الصندوق العالمي للطبيعة (25) شبكة شمال أفريقيا الشمالية للسيادة الغذائية، (26) جمعية أصدقاء بلفيدير، (27) جمعية ديناميك المياه، (28) الصليب الأحمر قرطاج، (29) جمعية بلو تي إن، (30) جمعية التنمية الاجتماعية والتضامن في صفاقس، (31) جمعية باية، (33) مرصد السيادة الغذائية والبيئة، (34) ساعة الأرض، (35) جمعية الكشافة، (36) جمعية 37 APPPEDUB) جمعية حماية جزيرة جربة، (38) جمعية شباب من أجل المناخ تونس، (39) جمعية البراءة، (40) جمعية البراءة، (41) جمعية التربية البيئية للأجيال القادمة - المرسى، (41) جمعية أوشنيس، (42) مجموعة التنسيق العربية، (43) جمعية حماية البيئة في قصيبة المديوني، (44) شبكة العمل المناخي-العالم العربي، (45) جمعية نخلة، (46) شبكة تون ميد.

يتخذ التعاون بين منظمات المجتمع المدني البيئية أشكالاً مختلفة. وسلط بعض من أجريت معهم المقابلات الضوء على الأنشطة المشتركة مثل حملات التوعية أو الاحتجاجات. بينما تنتظم منظمات أخرى في شبكات، مثل منظمة تونس الخضراء والشبكة التونسية للتغير المناخي، والتي تجمع العديد من منظمات المجتمع المدني البيئية التي تتفق على قضية ما أو تشارك في مشروع مشترك. ووفقًا للشخص الذي تمت مقابلته من جمعية إفريقيا، فقد نجح مشروع مشترك أنشئ في الأصل مع مؤسسة هاينريش بول يسمى أنفايرو-إد (EnviroED) في إقامة شبكة إقليمية غير رسمية في صفاقس جمعت سبع جمعيات محلية لا تركز بالضرورة على القضايا البيئية لمشروع هدفه بيئي في جوهره. أنشئ مشروع أنفايرو-إد كمشروع تعليمي على شكل أكاديمية لمدة نصف عام لتدريب الناشطين الشباب باستخدام مناهج نظرية وعملية. وشملت الوحدات الدراسية موضوعات حول علم تغير المناخ؛ والأطر القانونية المتعلقة بتغير المناخ؛ والسياسات والمشاركة والتمويل؛ ودور المجتمع المدني في مكافحة تغير المناخ.[55]

وعلاوة على ذلك، فإن مجرد المشاركة في الفعاليات التي تنظمها منظمات المجتمع المدني البيئية تمت الإشارة إليها من طرف من قابلته من الرابطة التونسية لحماية الطبيعة والبيئة في قربة، والذي أضاف أن إلى أن بعض المنظمات تكون أقل نشاطًا في أشكال التعاون الأكثر كثافة.

وأشار الشخص الذي قابلته من الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية، إلى أن التعاون بين منظمات المجتمع المدني البيئية يتكثف فقط في أوقات الأزمات، حتى عندما لا تضع هذه المنظمات القضايا البيئية كأولوية. وأشار من أجريت معه المقابلة إلى أمثلة مختلفة على ذلك، مثل أزمة السياب وأزمة النفايات المنزلية في صفاقس وأزمات أخرى في قابس وسوسة، حيث قامت الاتحاد «بالتنسيق مع جميع الجهات الفاعلة الاجتماعية» وشاركت في هيئات التنسيق.

ومن بين أكثر منظمات المجتمع المدني البيئية نشاطًا في بناء روابط تعاونية مع نظيراتها هي منظمات المجتمع المدني البيئية التابعة لألمانيا. وقد أشار الشخص الذي أجريت معه المقابلة من مؤسسة هاينريش بول إلى كيفية تعاون المنظمة بنشاط مع منظمات المجتمع المدني البيئية الأخرى «كميسّر للمبادرات البيئية»، وبشكل رئيسي مع المنظمات التي تتسم بهيكلة داخلية جيدة، ولكن أيضًا في بعض الأحيان «مع شبكات ومجموعات (غير رسمية) من الأفراد». فعلى سبيل المثال، تتعاون مؤسسة هاينريش بول مع منظمات المجتمع المدني البيئية في تيسير وتنظيم الدورات التدريبية وورش العمل. من ناحية أخرى، تحدث الشخص الذي تمت مقابلته من فريدريش إيبرت عن كيفية محاولة المنظمة استخدام دعوات المشاريع لإنشاء «نظام بيئي جديد من الجمعيات التي يمكن أن يكون لها تأثير حتى على المستوى المحلي». من ناحية أخرى، أشار إلى استراتيجية المنظمة المتمثلة في «التعاون الشامل» التي تسمح لشركائها «بالمشاركة الفعالة في تخطيط المشاريع وتنفيذها».

ويعد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أيضًا من بين أكثر المنظمات نشاطًا في التعاون مع منظمات المجتمع المدني البيئية الأخرى. وهو يعتبر «تمكين الحركات، والتشبيك بين مختلف الحركات، والتدريب، والوساطة»، جزءاً من استراتيجيته، وفقًا لما ذكره من أجريت معه المقابلة في المنتدى. ويتخذ التعاون شكل الانخراط في أنشطة مشتركة وإبرام اتفاقات شراكة.

يؤمّن التعاون بين منظمات المجتمع المدني البيئية العديد من المزايا. فكما أشار الشخص الذي تمت مقابلته من تونسيون للتأثير الشبابي، فإن التعاون والمشاركة في الأنشطة المشتركة حتى مع منظمات المجتمع المدني البيئية الأقل خبرة يزيد من وعيهم ومعرفتهم بالقضايا والاهتمامات البيئية. كما يعزز التعاون أيضًا من الدعوة لقضية معينة. وكما أشار الشخص الذي تمت مقابلته من قبل منظمة «تونس الخضراء»، فإن التعاون مع منظمات المجتمع المدني البيئية الأخرى هو ما ساعد في تدويل قضية النفايات الإيطالية.

ومع ذلك، هناك العديد من العقبات التي تحول دون إقامة تعاون قوي بين بعض منظمات المجتمع المدني البيئية. على سبيل المثال، في إطار التحول في مجال الطاقة، ادعى مجموعة عمل ديمقراطية الطاقة بناء علاقات مع منظمات أخرى من منظمات المجتمع المدني البيئية التي تشترك في أهداف مماثلة. ومع ذلك، تتجنب المجموعة التعاون مع منظمات المجتمع المدني البيئية المرتبطة بالأحزاب السياسية الحاكمة الأجنبية غير اليسارية التي ترى أنها تمثل مصالح الحكومات الأوروبية، كما هو الحال مع بعض منظمات المجتمع المدني البيئية المرتبطة بالأحزاب الحاكمة الألمانية.[56] وأشار من أجريت معه المقابلة من تونسيون للتأثير الشبابي إلى التحديات التي تواجهها منظمتهم عند التعامل مع منظمات المجتمع المدني البيئية عديمة الخبرة مقارنة بالمنظمات الأكثر خبرة التي «يسهّل التعاون معها الجوانب التقنية ويعزز تبادل المعرفة». حتى إن العلاقات قد تكون تصادمية. أشار الذي تمت مقابلته من مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب إلى كيفية قيام بعض منظمات المجتمع المدني ذات التوجه غير البيئي في قابس مع النقابيين العماليين «بالدفاع عن شركة المصنع الكيميائي».

علاقات منظمات المجتمع المدني مع الحكومة

أشار معظم المشاركين في الدراسة الاستقصائية إلى وجود علاقات منخفضة الحدة بين منظماتهم ووزارة البيئة والمؤسسات الحكومية المحلية، كما هو مبين في الرسم10. كما أشار ما بين ثلث وربع المشاركين إلى وجود علاقات منخفضة الكثافة مع وزارة الزراعة والمؤسسات الحكومية الأخرى، بما في ذلك وزارة الصناعة ووزارة التربية والتعليم. وأشار مشارك واحد فقط إلى أن العلاقة مع إحدى المؤسسات الحكومية، وهي وزارة البيئة، قوية.

الرسم 10: الجهات الحكومية وكثافة العلاقات مع منظمات المجتمع المدني

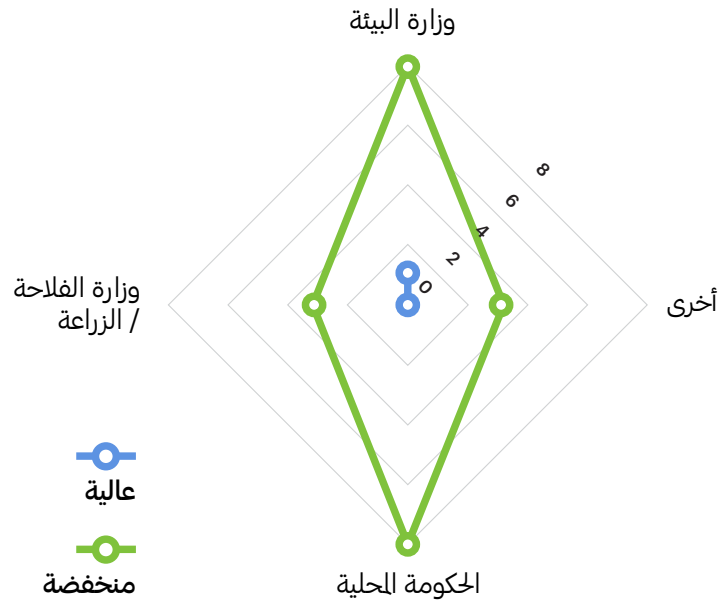

ملاحظة: تشمل «أخرى» وزارة الصناعة، ووزارة التربية والتعليم، ووكالة تنمية التراث والترويج الثقافي، ومندوبية قرطاج.

وتتأرجح العلاقة بين منظمات المجتمع المدني البيئية والدولة بين التعاون والمواجهة. وتختلف هذه العلاقة باختلاف الموقع الجغرافي الذي تنشط فيه هذه المنظمات، كما هو مبيّن في الرسم 11. فقد ذكر أكثر من نصف المشاركين أن ولاية تونس العاصمة متعاونة في علاقتها مع منظمات المجتمع المدني البيئية، بينما ذكر أقل من ثلث المشاركين أن ولاية نابل متعاونة، وذكر مشاركان فقط أن ولايات جندوبة وسليانة وصفاقس ومدنين متعاونة. في بعض المحافظات، تم الإبلاغ عن العلاقة على أنها تعاونية وصدامية في آن واحد من قبل مختلف المشاركين الذين تمت مقابلتهم (ليس بالضرورة بالتساوي)، بما في ذلك جندوبة وسوسة وقفصة وصفاقس ومدنين. لم يُبلغ أحد المشاركين عن ولاية زغوان إلا بوصفها تصادمية من قبل مشارك واحد فقط، ولم يبلغ أحد عن كونها تعاونية. وهذا يشير إلى وجود تباينات واضحة من حيث التعاون مع الحكومات المحلية بين المركز الحضري الكبير في تونس العاصمة والمناطق الأخرى التي ينتمي الكثير منها إلى المناطق الريفية. ويمكن أن يُعزى ذلك جزئياً إلى المشاكل المختلفة التي تواجهها الحكومات المحلية، خاصة في المحافظات الفقيرة. وقد ناقش تقرير سابق للانا سلمان كيف أن الحكومات المحلية تفتقر إلى الموارد المالية والموظفين، بما في ذلك عناصر الشرطة، ما يجعل التنفيذ انتقائيًا إلى حد ما.[57]

الرسم 11: التعاون مقابل المواجهة مع الحكومة المحلية

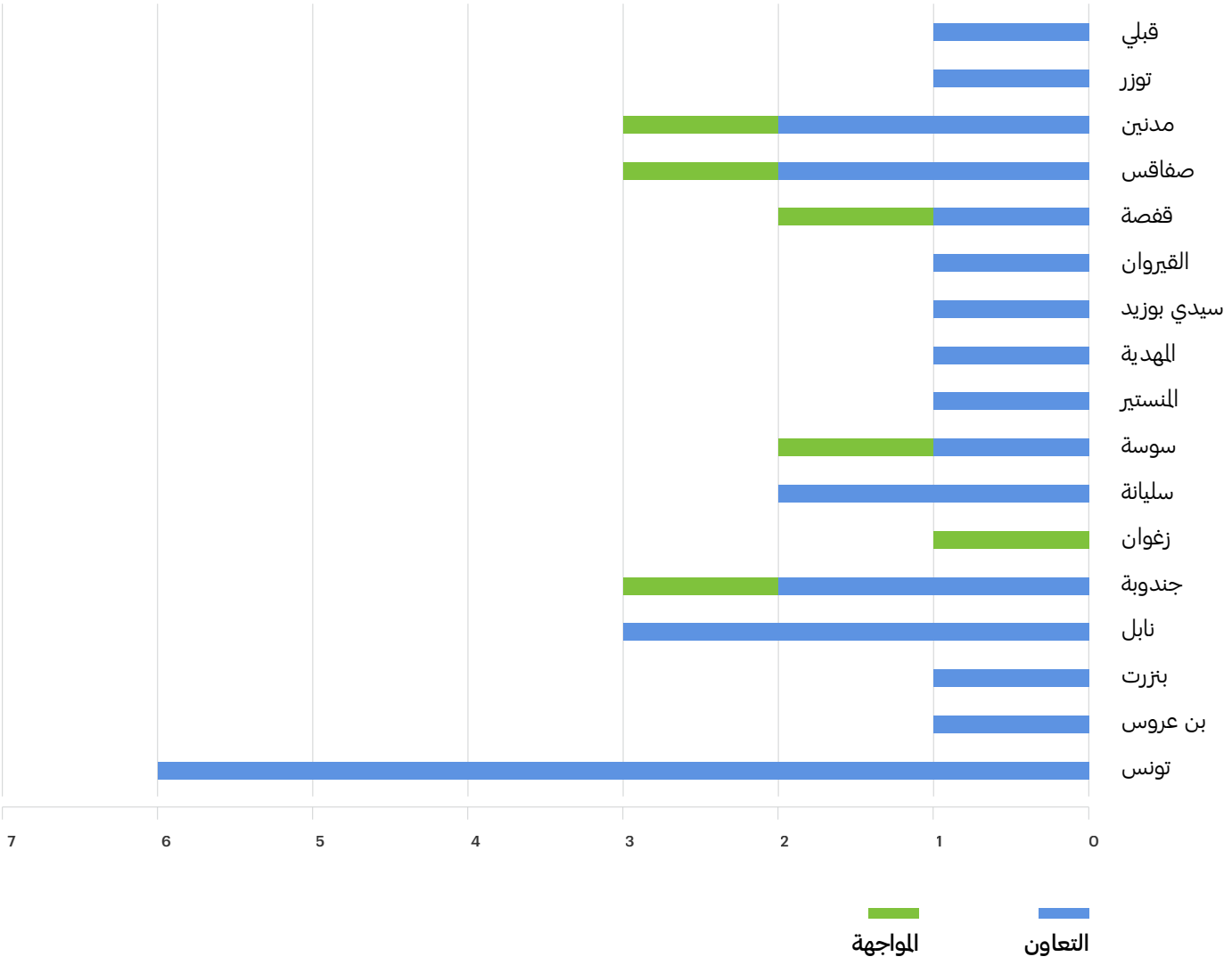

في ما يتعلق بالتشاور الحكومي مع منظمات المجتمع المدني البيئية، وكما هو مبين في الرسم 12، أفاد جميع المشاركين، باستثناء اثنين منهم، بوجود مشاورات حول بعض القضايا، لكن لم يبلّغ أي منهم عن إجراء مشاورات حول معظم القضايا. أفادت غالبية من تمت مقابلتهم أن بعض الحكومات المحلية تنظر في اقتراحات منظمات المجتمع المدني البيئية أثناء صياغة اللوائح، على الرغم من أن ذلك حدث بشكل أقل تواترًا من المشاورات.

الرسم 12: مدى استشارة الحكومة لمنظمات المجتمع المدني البيئية

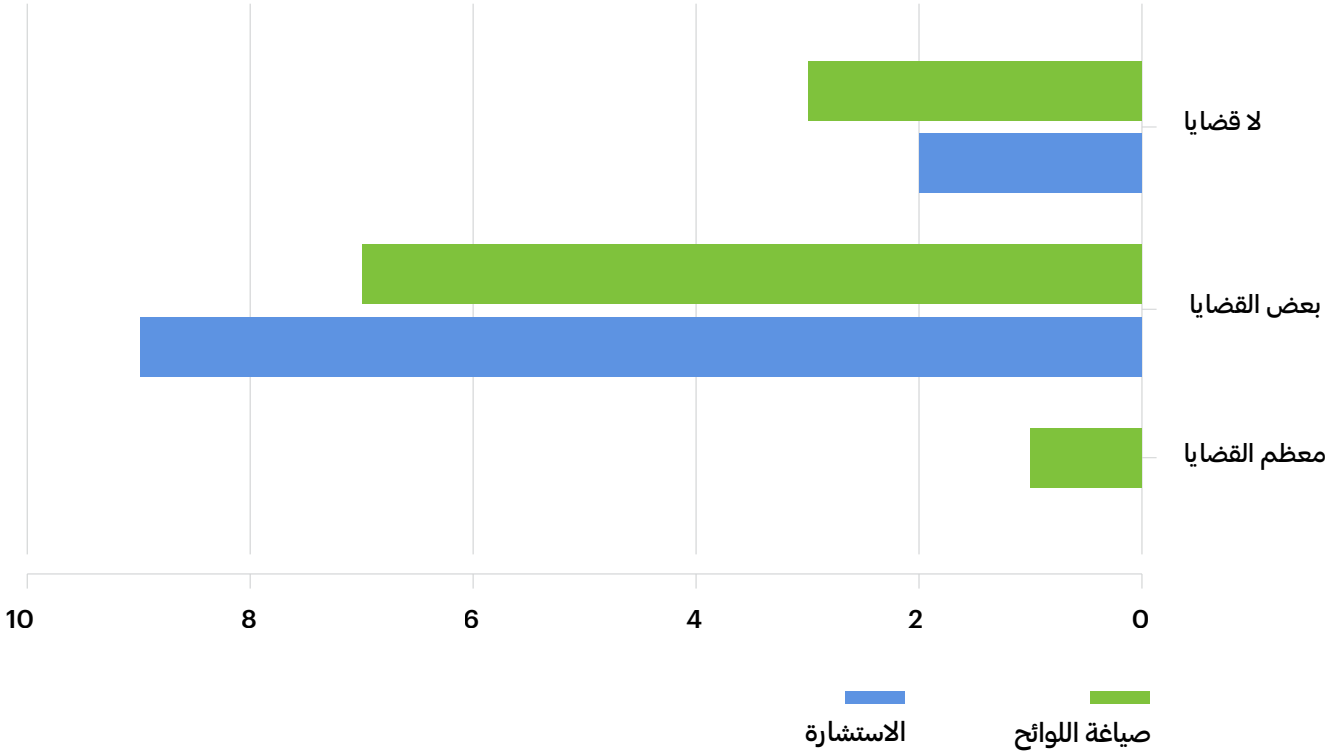

وقد جادل بحث سابق بأن الدولة التونسية تميل إلى صياغة السياسات بشكل مستقل، مع إشراك منظمات المجتمع المدني في المقام الأول من أجل استرضاء شركاء التنمية الدوليين والمانحين.[58] وكما ناقش من أجريت معه المقابلة من منظمة تونسيون للتأثير الشبابي، فإن التواصل مع الجهات الفاعلة الحكومية على المستوى الوطني قد يكون صعبًا ويحتاج إلى اتصالات. وعلى الرغم من القيود المفروضة على الموارد، يبدو أن التواصل مع المسؤولين المحليين والتعاون معهم أقل صعوبة. ومن الأمثلة الملحوظة التي وردت في تقرير سابق ذكر كيف قامت منظمات المجتمع المدني في المعمورة بتوزيع أكياس القمامة للنفايات المنزلية العضوية وغير العضوية بينما قامت البلدية المحلية بتركيب حاويات الزجاجات البلاستيكية وجمع النفايات المفروزة.[59] تحدث المُحاوَر من جمعية إفريقيا عن محاولات المنظمة لتطوير شراكات بشأن القضايا البيئية مع مختلف الجهات الحكومية المحلية في صفاقس. وذكر من تمت مقابلته من تونسيون للتأثير الشبابي أن منظمة تحاول إشراك الجهات الحكومية الفاعلة في أنشطتها. وينجح ذلك بشكل جيد عندما تكون هناك «جهات فاعلة جيدة التعبئة» «بفضل جهود الشركاء المحليين». ومع ذلك، في بعض المناطق، تكون تلك الجهات الفاعلة «أقل تعاونًا وتتردد في مشاركة المعلومات حتى عند الحصول على إذن إداري».

ومع ذلك، وكما أشار الشخص الذي تمت مقابلته من الرابطة التونسية لحماية الطبيعة والبيئة في قربة، فإن العلاقة بين المنظمة ومسؤولي الدولة «تعتمد على وعي المسؤول بأهمية القضايا البيئية». تتفق هذه الرواية مع بحث بن ناصر الذي وجد أن العلاقة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني البيئية ذات طابع شخصي.[60]

على المستوى الوطني، تعتبر وزارة البيئة هدفًا شائعًا للمنظمات البيئية؛ إذ غالبًا ما تُدعى هذه المنظمات للمشاركة في اللجان التوجيهية لمختلف المشاريع.[61] ومع ذلك، فإن هذه العملية ليست مؤسسية بشكل جيد، وتختلف باختلاف الوزير، وتميل إلى أن تكون غير رسمية. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تهدف المناقشات مع منظمات المجتمع المدني البيئية إلى إرضاء الجهات المانحة بدلًا من دمج مدخلاتها بشكل حقيقي. هناك أيضًا تساؤلات حول سلطة وزارة البيئة مقارنة بالوزارات الأخرى أو السلطة التنفيذية بشكل عام. على سبيل المثال، يبدو أن وزارة البيئة مستبعدة من خطط تطوير قطاع الهيدروجين الأخضر، الذي تسعى وزارة الصناعة بنشاط إلى تطويره.[62]

تحدث اثنان ممن تمت مقابلتهم بمزيد من التفصيل عن تعاون منظماتهم مع وزارة البيئة. أشار الذي ينتمي إلى مؤسسة هاينريش بول إلى بعض أشكال التعاون مع الوزارة والوكالات البيئية الأخرى، حيث تدعم المؤسسة البرامج القائمة وجهود الوزارة في المفاوضات المتعلقة بالمناخ على سبيل المثال واقتراح أنشطة التبادل والنقاش (على سبيل المثال، المخاطر المناخية). وقد أكد الشخص الذي تمت مقابلته من المؤسسة أن العلاقة بين منظمته و»صانعي القرار السياسي» في المجال البيئي «جيدة، إن لم تكن ممتازة» وتتسم بالثقة المتبادلة الناتجة عن سنوات من التعاون. من ناحية أخرى، تحدث الشخص الذي تمت مقابلته مع شبكة تونس الخضراء عن عمل الشبكة مع الوزارة بشأن مدونة البيئة، واعتبر التجربة أنها إيجابية. فقد أعدّ أعضاء الشبكة مسوّدة المدونة ومراجعة نقدية لها. وتم إرسالهما إلى الوزارة التي أدرجت العديد من التوصيات في النسخة النهائية للمدونة.

ومع ذلك، هناك أيضًا علاقة تصادمية بين بعض منظمات المجتمع المدني البيئية ومختلف وكالات الدولة. ويعتقد من أجريت معه المقابلة من الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية أن السبب في ذلك يعود إلى أن «الجهات الحكومية تخضع لضغوط سياسية واجتماعية واقتصادية إضافة إلى ضغوطات جماعات الضغط» التي توجه قراراتها بعيدًا عن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ما يدفع المنظمات الاقتصادية والاجتماعية وأجهزة الدولة إلى مسار المواجهة. وقد أكد الشخص الذي قابلناه، والذي ينتمي إلى فريدريش إيبرت الألمانية، أن العلاقات الحالية مع المؤسسات العامة «محدودة للغاية بسبب السياق السياسي الحالي». واتفق هذا مع تقييم من تمت مقابلته من مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب، الذي أكد أن العلاقات مع الحكومة «ليست سهلة بعد عام 2022»، وأن المنظمة تمكنت من تجنب المصاعب لأنها «غير منخرطة بعمق في السياسة».

وسلط الشخص الذي تمت مقابلته في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الضوء على الطبيعة المختلطة بين التعاون والمواجهة في علاقة منظمته مع الدولة. وأشار إلى أنه على المستوى المحلي، تدعم المنظمة مختلف حركات المجتمع المدني والناشطين في نضالهم من أجل الحقوق البيئية، بينما على المستوى الوطني، تلفت المنظمة انتباه صانعي القرار والسياسيين إلى مطالب المنظمة من خلال التواصل والتبادل، وعند الضرورة، مساءلة المؤسسات العامة لمحاسبتها على مسؤولياتها.

ويمكن القول إن العلاقات بين منظمات المجتمع المدني البيئية ومختلف الهيئات الحكومية تتنوع بشكل كبير وتميل إلى أن تكون شخصية وتعتمد على الثقة المتبادلة؛ وتتأثر العلاقات كذلك بالظروف السياسية المحلية والدولية السائدة وموقف الحكومة من الجهات المانحة الدولية.

علاقات منظمات المجتمع المدني البيئية مع الجهات الفاعلة الأخرى

العلاقات مع قطاع الأعمال

شارك رجال الأعمال في المبادرات البيئية في تونس. على سبيل المثال، كان الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والحرفيين، وهو أكبر جمعية لرجال الأعمال في البلاد، طرفًا في اتفاقية مهمة مع وزارة الشؤون المحلية والبيئة في تشرين الأول/أكتوبر 2016 للحد من استخدام الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد واستبدالها بأخرى قابلة لإعادة الاستخدام.[63]

ومع ذلك، كشف المشاركون في الاستطلاع أن العلاقات بين منظماتهم وجمعيات الأعمال محدودة. فكما يوضح الرسم13، أفاد نحو ثلث المشاركين فقط أن العلاقات بين الاتحادات والجمعيات التجارية إما منخفضة أو عالية التعاون. وكما هو مبين في الجدول رقم 4، فقد تم الإبلاغ عن الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية كجمعية تربطها بمنظمات المشاركين في الاستطلاع علاقات تعاون ومواجهة على حد سواء، في حين أن العلاقة مع كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية في تونس كانت علاقة مواجهة فقط. أما العلاقة مع جمعيات بعض المهن مثل اتحاد الفلاحين والصيادين، وجمعية المحامين الشباب ومنظمات الأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين، فهي علاقة تعاون. وكان أحد المشاركين القلائل الذين تحدثوا عن وجود علاقات مع جمعيات رجال الأعمال هو شخص ينتمي إلى مؤسسة هاينريش بول تمت مقابلته والذي تحدث عن مشاركة المؤسسة في الفعاليات التي تستهدف القطاع الخاص. وشدد على أن أنشطة المنظمة في هذا المجال «تقتصر على تعزيز النظام البيئي للشركات الناشئة الناشطة في مجال البيئة».

الرسم 13: علاقات منظمات المجتمع المدني البيئية مع مختلف الجهات الفاعلة

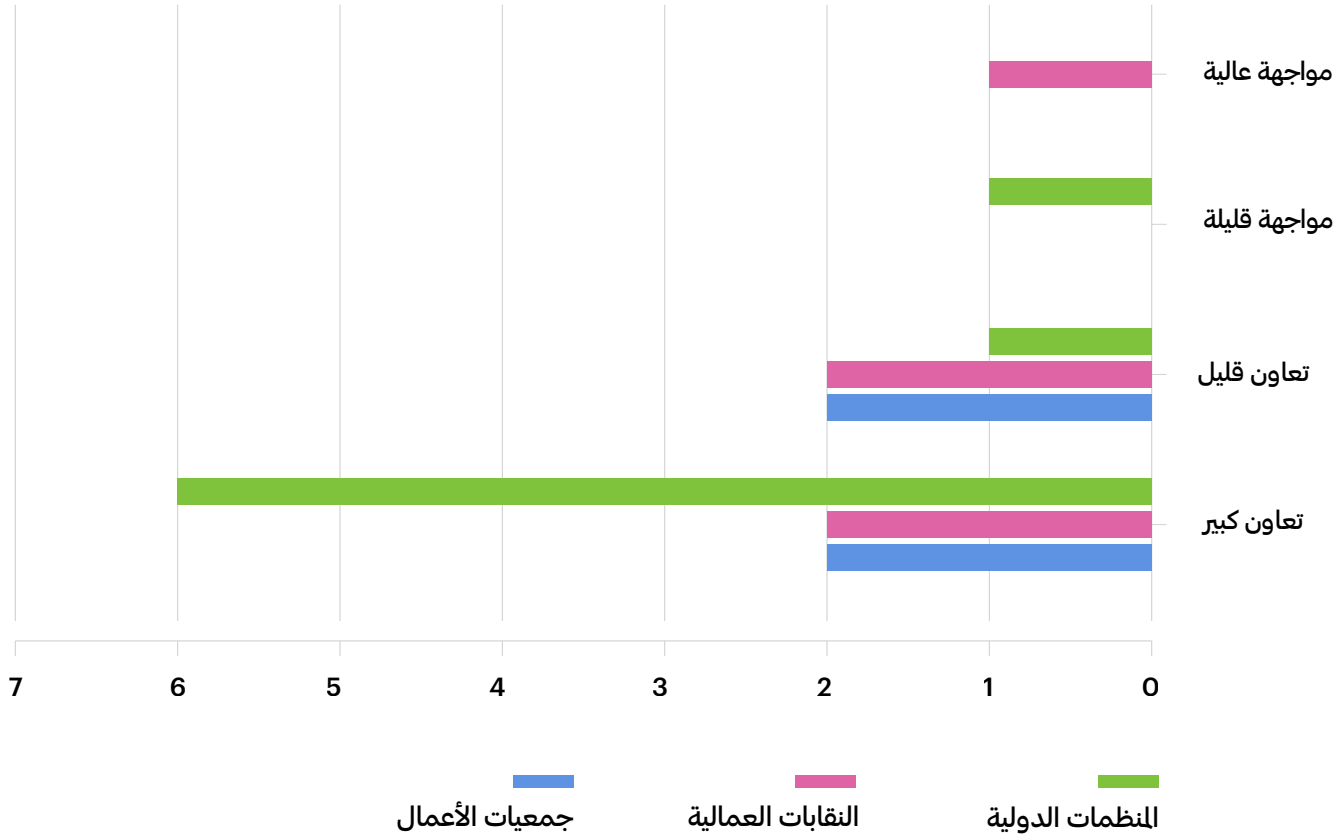

الجدول 4: العلاقات بين منظمات المجتمع المدني البيئية ومختلف الجهات الفاعلة وفقًا للمشاركين في الاستبيان*

	جمعيات الأعمال	النقابات العمالية	النظمات الدولية
تعاوني	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، ومختبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامن (لاباس)، واتحاد الفلاحين والصيادين، وجمعية المحامين الشباب، والأطباء والصيادلة والمحامين والمهندسين	الاتحاد العام التونسي للشغل (4 مرات)، الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري، الاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (4 مرات)، الاتحاد الأوروبي (3 مرات)، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (مرتين)، الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (مرتين)، المعهد الفرنسي في تونس (مرتين)، البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أكينا ماما وا أفريكا، مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، جنوب جنوب الشمال، غرينبيس، صفر نفايات، المعهد عبر الوطني، معهد إدارة الموارد الطبيعية، الوكالة الفرنسية للتنمية، المنظمة الدولية للهجرة، شبكة العمل المناخي
تصادمي	الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، كنفدرالية المؤسسات المواطنة التونسية	العمال (بشكل عام)	الاتحاد الأوروبي، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، التعاون الإيطالي

يُظهر الرسم 14 أن نحو ثلث المشاركين في الاستبيان فقط أجروا مناقشات حول بعض الحالات أو معظمها مع جمعيات الأعمال، بينما أفاد ثلث المشاركين في الاستبيان أن توصيات منظمات المجتمع المدني البيئية قد اعتُمدت من قبل جمعيات الأعمال، وكان ذلك يتعلق ببعض الحالات فقط.

الرسم 14: مناقشة وتطبيق القضايا البيئية

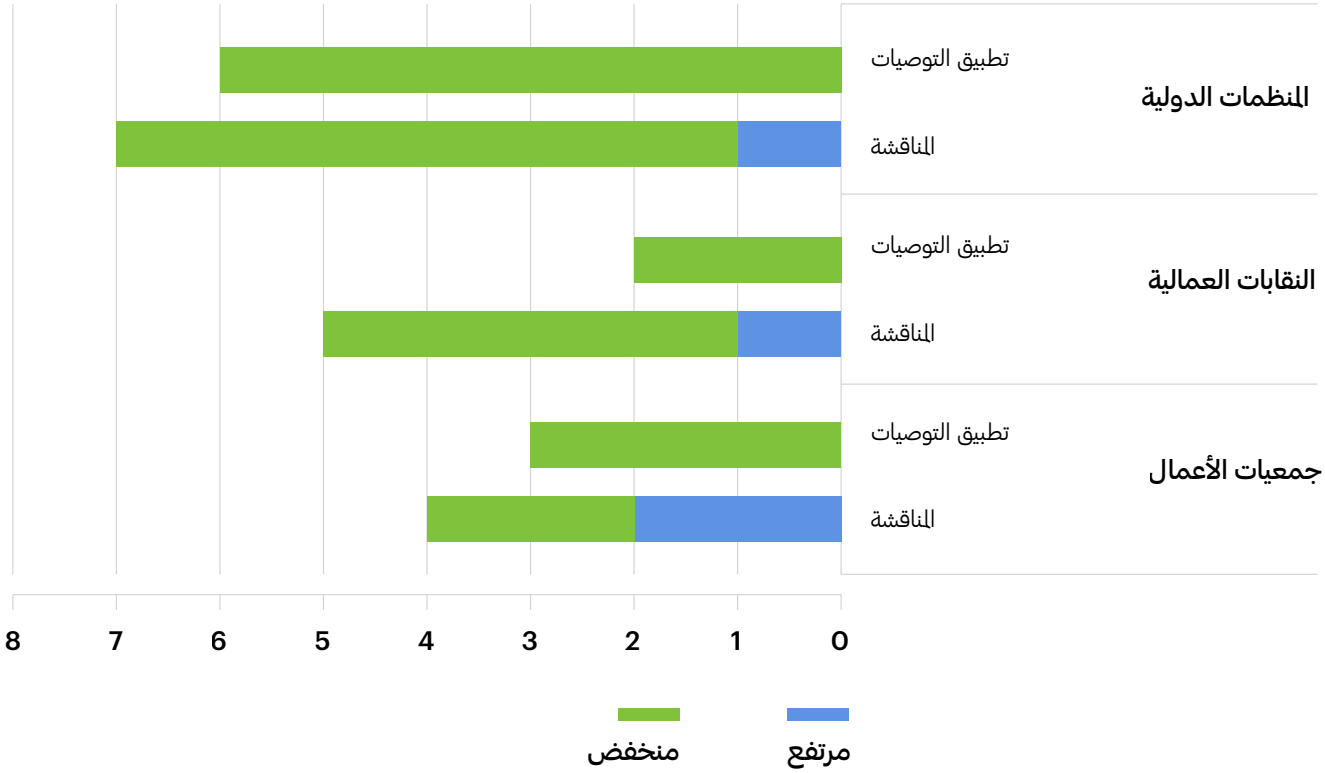

*ملاحظة: اختلط الأمر على بعض المشاركين بين رابطات الأعمال والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني البيئية من أصل أجنبي. استُبعدت إجاباتهم التي لم تصنّف المنظمات بشكل صحيح.

تتفق روايات الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات حول التعاون الضئيل بين منظمات المجتمع المدني الاقتصادية ورجال الأعمال مع نتائج الأبحاث السابقة. فقد جادل صبري بأنه حتى في موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لرجال الأعمال، مثل التحول الأخضر، فإن التعاون بين منظمات المجتمع المدني الاقتصادية ورجال الأعمال يكاد يكون معدومًا.[64] كما أن مجموعة عمل ديمقراطية الطاقة أقل اهتمامًا بتشكيل تحالفات مع جمعيات الأعمال أو الموردين الرئيسيين، رغم تأكيدها على أهمية تعزيز الإنتاج المحلي لمُدخلات قطاع الطاقة المتجددة. وفي المقابل، لا يبدو أن جمعيات الأعمال بدورها حريصة على التعاون مع مجموعة الحكومة الاتحادية للطاقة المتجددة، وهو ما يشير أيضًا إلى انخفاض احتمالية الاستعداد للتعاون مع مجموعة عمل ديمقراطية الطاقة.

العلاقات مع النقابات العمالية

كما هو مبين في الرسم13 أعلاه، أبلغ أقل من نصف المشاركين في الاستطلاع عن علاقاتهم مع النقابات العمالية، حيث أفاد معظمهم عن وجود علاقة تعاونية، بينما أفاد مشارك واحد فقط عن وجود علاقة تصادمية للغاية. وقد ذكر أكبر اتحاد عمالي في تونس، وهو الاتحاد العام التونسي للشغل، من قبل المشاركين الأربعة الذين أفادوا بوجود علاقات تعاون مع النقابات العمالية (انظر الجدول 4). ويكشف الرسم رقم 13 أن أقل من نصف المشاركين أفادوا بإجراء مناقشات مع النقابات العمالية حول عدد قليل من القضايا (أفاد مشارك واحد فقط أن المناقشات كانت حول معظم القضايا). وأبلغ مشاركان فقط عن اعتماد النقابات العمالية توصيات منظمات المجتمع المدني البيئية، ولم يحصل ذلك إلا في بعض الحالات فقط.

لم يبلّغ أي من المشاركين الذين تمت مقابلتهم تقريبًا عن وجود تعاون ثابت ومستدام مع النقابات العمالية، بما في ذلك الاتحاد العام التونسي للشغل. وقد وصف من أجريت معه المقابلة من مؤسسة هاينريش بول بأن علاقة المنظمة مع النقابات «متقطعة للغاية و[تعتمد] على القضية المعنية»، في إشارة إلى المناقشات حول القانون الذي يهدف إلى حظر الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، والتي شهدت تبادلات متكررة بين المؤسسة واتحاد منتجي البلاستيك. ووصف الشخص الذي تمت مقابلته من جمعية إفريقيا العلاقة مع الجهات الفاعلة الاجتماعية بأنها «محايدة أو متعاونة بالحد الأدنى» حيث دعي العديد منهم إلى مختلف المنتديات كمتحدثين ضيوف، ومع ذلك أشار هذا الشخص إلى أن بعض الجهات الفاعلة «لعبت دورًا سلبيًا في العديد من القضايا البيئية في المنطقة». كما أشار الشخص الذي تمت مقابلته في تونس الخضراء إلى الدعم والمعارضة التي تلقتها الشبكة من النقابات في مراحل مختلفة.

من المحتمل أن يكون أحد الأسباب الكامنة وراء هذه العلاقة غير المتّسقة بين منظمات المجتمع المدني والنقابات العمالية، وخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل، هو موقف الاتحاد تجاه القضايا البيئية. فقد اقترح صبري أن يتبنى الاتحاد أجندة بيئية تتطابق مع أجندة الحركات النقابية الدولية وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وهذا يشير إلى وجود مصالح متبادلة محتملة بين الاتحاد ومنظمات المجتمع المدني البيئية. لكن بالنسبة إلى الاتحاد، تأتي الاهتمامات البيئية، مثل حماية العمال من المخاطر البيئية، في مرتبة تالية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مثل الأمن الوظيفي،[65] وهو ما ينطبق على نهج الاتحاد تجاه إزالة النفايات، والذي كان يتمثل في الدفاع بنجاح عن مصالح عمال مواقع التفريغ وكنس الطرقات وتأمين عقود مفتوحة للعمال، بدافع من اهتمامات العدالة الاجتماعية.[66]

ومن المؤكد أن أقرب المنظمات البيئية إلى النقابات العمالية، وبالأخص الاتحاد العام التونسي للشغل، هي مجموعة عمل ديموقراطية الطاقة، الذي يشترك أعضاؤه أيضًا في عضوية الاتحاد العام.[67] وقد أشار من تمت مقابلته من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلى التعاون بين الجانبين في قضايا التحول الأخضر واتفاقهما على «دمقرطة الطاقة» و«معارضة خصخصة قطاع الطاقة المتجددة». كما أشار المتحدث باسم المنتدى إلى وجود علاقات جيدة مع نقابة الصحافيين (على الرغم من أن ذلك يقتصر على حضور الأخيرة المؤتمرات الصحفية للمنتدى) ومع نقابة عمال البلديات، حيث يدعم المنتدى تحسين ظروف عملهم.

ومع ذلك، هناك بعض عدم الثقة المتبادلة بين الاتحاد العام التونسي للشغل وبعض منظمات المجتمع المدني البيئية، حيث يفضل الأول التعاون مع منظمات المجتمع المدني البيئية الوطنية. من ناحية أخرى، تعتقد العديد من منظمات المجتمع المدني البيئية أن التزام الاتحاد بالقضايا البيئية غير كافٍ،[68] وهو ما يفسر بوضوح تدهور العلاقات بين الاتحاد العام التونسي للشغل والمنظمة الوحيدة التي قيّم من أُجريت معه المقابلة العلاقات السابقة مع الاتحاد والنقابات العمالية بشكل عام بأنها «متعاونة للغاية». ووفقًا للشخص الذي تمت مقابلته من فريدريش إيبرت، فإن معظم النقابات «قررت تعليق أنشطتها بعد الحرب على غزة بسبب دور الحكومة الألمانية في الصراع». وقد أثرت هذه المقاطعة على أنشطة المنظمة بما في ذلك تلك المتعلقة بالمناخ حيث قوبلت الدعوات إلى المشاريع بانخفاض كبير في الطلبات.

العلاقات مع الجهات الفاعلة الاجتماعية المحلية الأخرى

طورت المنظمات الاجتماعية المحلية شراكات تعاونية مع جهات فاعلة أخرى. أشار الشخص الذي تمت مقابلته من م الرابطة التونسية لحماية الطبيعة والبيئة في قربة إلى الشراكات القائمة بين منظمته ومراكز البحوث العاملة في القضايا البيئية، وذكر كيف تستضيف المنظمة الباحثين المهتمين. وأشار من تمت مقابلته من مؤسسة هاينريش بول إلى تعاون المؤسسة مع الأكاديميين والصحافيين والفنانين. وأكد الشخص الذي قابلته من جمعية إفريقيا على وجود علاقات جيدة مع المؤسسات البحثية الجامعية، لا سيما كلية الحقوق في جامعة صفاقس التي نظمت المنظمة معها مؤتمرين.

العلاقات مع المنظمات الدولية

أفاد أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع عن وجود علاقات تعاون عالية، وأفاد مشارك آخر بوجود علاقات تعاون طفيفة مع المنظمات الدولية. وأبلغ مشارك واحد فقط عن وجود علاقات تصادمية أو تصادمية قليلاً مع المنظمات الدولية (انظر الرسم13). وهذا ما يجعل العلاقة بين المشاركين والمنظمات الدولية أقوى بكثير وأكثر تعاوناً بالمقارنة مع اتحادات الأعمال أو النقابات العمالية. أما المنظمات الدولية التي أفاد العديد من منظمات المشاركين عن وجود علاقات تعاون معها فهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (4 مرات، وذُكر مرة واحدة كبرنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية)، والاتحاد الأوروبي (3 مرات)، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (مرتان)، والشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (مرتان)، والمعهد الفرنسي في تونس (مرتان). كما كانت المنظمات الدولية التي أبلغ المشاركون عن وجود علاقات مواجهة معها هي الاتحاد الأوروبي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي بالإضافة إلى التعاون الإيطالي (انظر الجدول 4). أبلغ معظم المشاركين عن إجراء مناقشات مع المنظمات الدولية، حتى وإن أفاد جميعهم باستثناء واحد منهم أن المناقشات كانت حول بعض القضايا فقط. كما أن أكثر من نصف المشاركين أفادوا بأن المنظمات الدولية اعتمدت توصيات المنظمات البيئية ولكن في بعض القضايا فقط (انظر الرسم 14). ومرة أخرى، وبالمقارنة مع حالات رابطات الأعمال والنقابات العمالية، أفاد عدد أكبر من المشاركين في الاستطلاع عن وجود مناقشات واعتماد التوصيات كخاصية للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني البيئية والمنظمات الدولية.

يعتبر جانب التمويل من الجوانب المهمة في العلاقة مع المنظمات الأجنبية. فكما أشار أحد المشاركين في الاستطلاع من الرابطة التونسية لحماية الطبيعة والبيئة في قربة، إن التمويل الأجنبي أعلى من التمويل العام؛ حيث إن الأخير بالكاد يدعم مشاريع مهمة. ومن الجوانب الأخرى للعلاقة بين منظمات المجتمع المدني البيئية والمنظمات الدولية الدعم الذي يمكن أن تقدمه هذه الأخيرة لمختلف جهود التعبئة البيئية. ومن الأمثلة في هذا المجال التعبئة التي قادتها منظمة تونس الخضراء ضد قضية النفايات الإيطالية. وقد أكد الشخص الذي تمت مقابلته من المنظمة على أن الجهود الدولية كانت مكمّلة وإن كانت ثانوية بالنسبة للتشبيك الداخلي كاستراتيجية اتبعتها المنظمة في هذه القضية.

أشارت دراسة سابقة أنه على الرغم من أن المنظمات الدولية التي تروج للقضايا البيئية تقدم الدعم للمنظمات البيئية في تونس، إلا أن هناك شكاوى متكررة من أن هذا الدعم غالبًا ما يكون غير كافٍ،[69] حيث تفتقر هذه المنظمات في كثير من الأحيان إلى القدرة على ضمان التنفيذ المستمر لتوصياتها. وعادة ما تستمر المشاريع التنموية التي ترعاها هذه المنظمات لبضع سنوات فقط، ويكون التمويل الذي تقدمه إما موقتًا أو محدودًا جدًا بحيث لا يستطيع التصدي بفعالية للتحديات المطروحة.[70]

تقييم نجاح وفشل منظمات المجتمع المدني في مجال التنمية المستدامة

يعد تقييم النجاح والفشل أمرًا صعبًا بسبب غياب مقياس واضح. ما يجري تقييمه هنا هو تصور منظمات المجتمع المدني البيئية التونسية من حيث تحقيق مجموعة أهدافها الخاصة وتقييمها لمنظمات المجتمع المدني البيئية الأخرى في الميدان. هذا التقييم، وخاصة التقييم الأخير، بالكاد يتبع أي معايير عالمية وهو تقييم غير موضوعي.

كما أوضح الرسم 15، اعتبر نصف المشاركين في الاستطلاع أن منظماتهم حققت نجاحًا كبيرًا، بينما أفاد ربعهم بنجاح منخفض، وأفاد مشارك واحد فقط بفشل كبير. انقسم التقييم المقارن بين ما قبل عام 2022 وما بعده بالتساوي بين أولئك الذين أفادوا بنجاح منخفض وفشل منخفض.

الرسم 15: تقييم النجاح

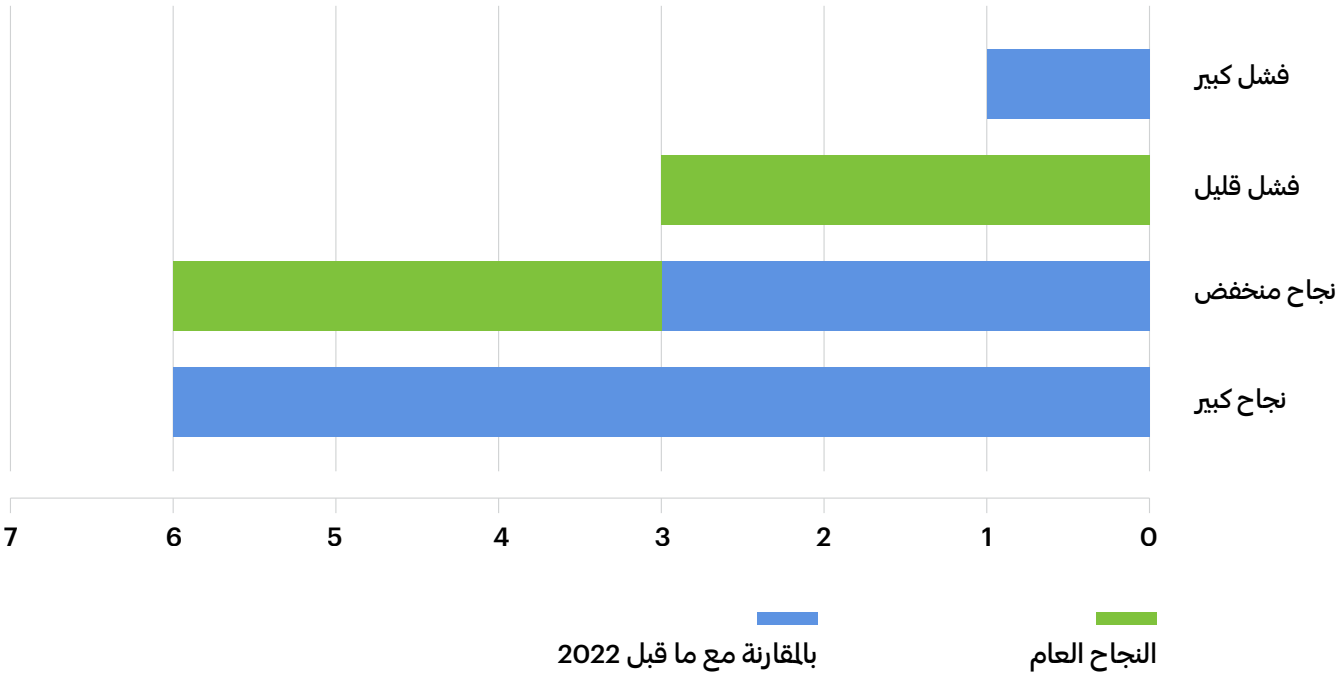

أما من حيث التوزّع الجغرافي، فقد أفاد معظم المشاركين بالنجاح في تونس العاصمة، وأقل من النصف في نابل والقيروان، ونحو الثلث في القصرين وسيدي بوزيد وصفاقس وقابس وتوزر. أبلغ مشارك واحد على الأقل عن نجاح أنشطة منظمات المجتمع المدني في جميع المحافظات باستثناء تطاوين (انظر الرسم 16).

الرسم 16: النجاح المُدرك في مختلف الولايات

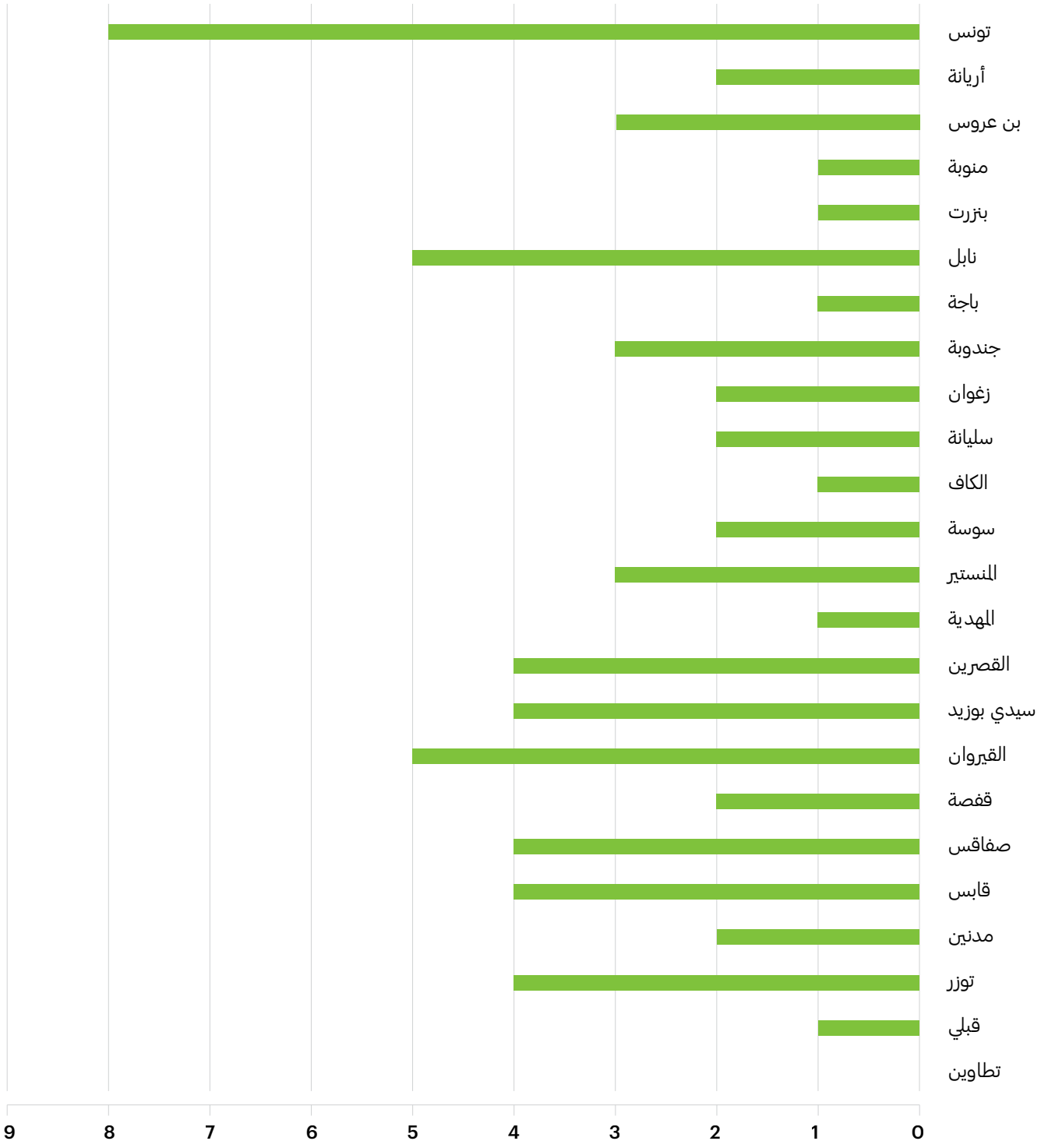

أما بالنسبة إلى أكثر منظمات المجتمع المدني نجاحًا، فيظهر الجدول 5 والرسم17 أن المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كان أكثر منظمات المجتمع المدني البيئية نجاحًا بين المشاركين في الانتخابات باعتباره واحدة من أكثر خمس منظمات مجتمع مدني ناجحة في البلاد (4 أصوات). تلتها منظمة نوماد 8، والصندوق العالمي للطبيعة، ومنظمة هاينريش بول، روسيكلاج تونس، وحركة أوقفوا التلوث، مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب، ومنظمة نوتردام جراند بلو (حصلت كل منها على صوتين).

الجدول 5: التصويت من بين أنجح خمس منظمات خدمة المجتمع المدني البيئية

المنظمة	عدد الأصوات	أعلى تصنيف
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية	4	2
نوماد 8،	2	1
الصندوق العالمي للطبيعة	2	1
مؤسسة هاينريش بول	2	1
روسيكلاج تونس	2	2
حركة أوقفوا التلوث	2	2
مؤسسة سولي آند جرين وتونس كلين-أب	2	2
منظمة نوتردام جراند بلو	2	3
مرصد المياه التونسي	1	1
تونس الخضراء	1	1
هيفوس	1	1
مجموعة عمل ديمقراطية الطاقة	1	1
غرينبيس	1	1
الجمعية التونسية للحياة البرية	1	3
مانيش مصبّ	1	3
خلية النحل بتوزر	1	4
إفريقيا	1	4
منظمة الكشافة	1	4
جمعية حماية البيئة بقصيبة المديوني	1	5

الرسم 17: عدد الأصوات

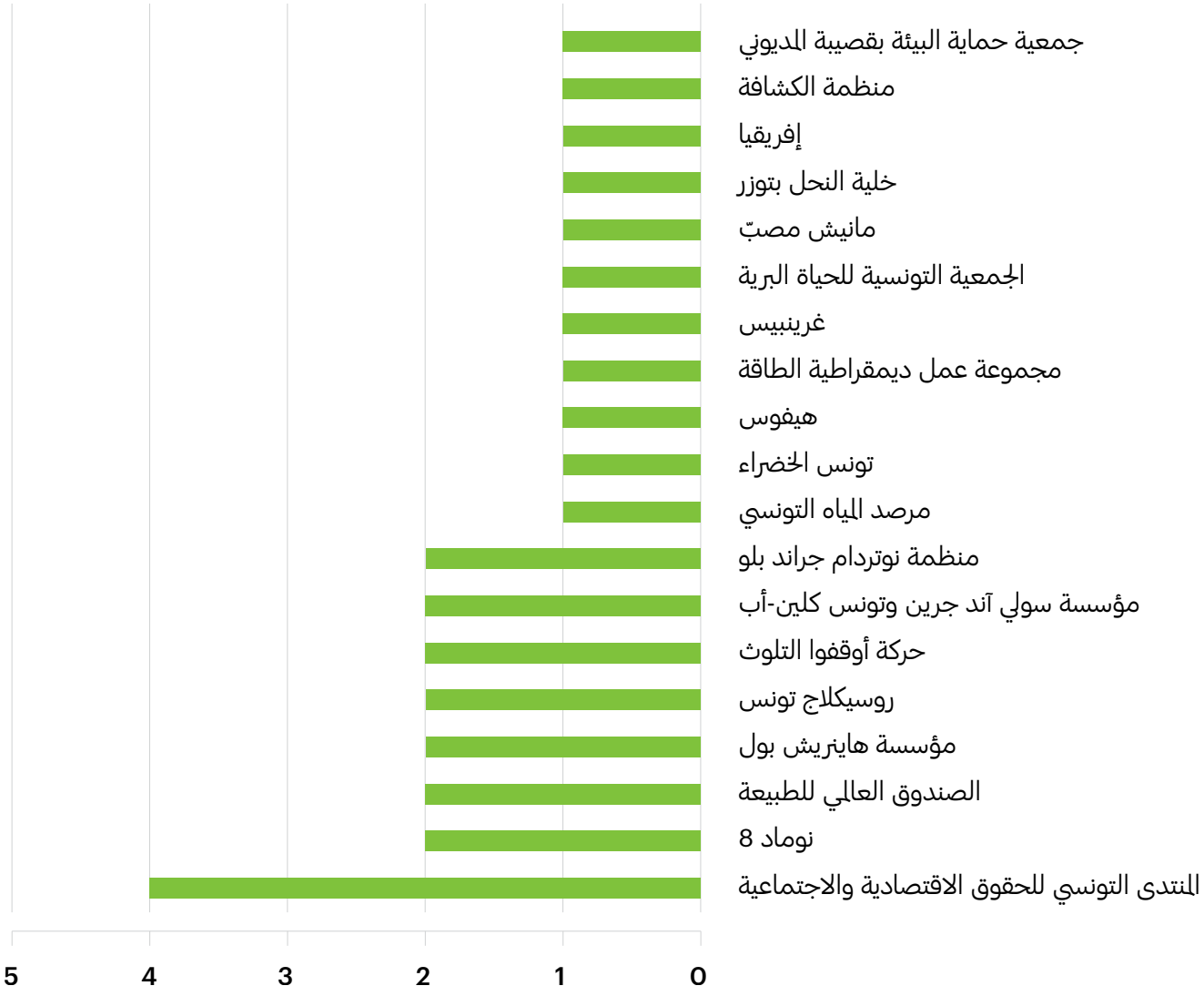

ذكر الشخص الذي تمت مقابلته من المنظمة التي حصلت على أكبر عدد من الأصوات (المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية)، بعض النجاحات الرئيسية للمنظمة، مشيرًا إلى النتائج الإيجابية لبعض القضايا القانونية التي دعمها المنتدى. ومن النجاحات الرئيسية التي حققها المنتدى الإغلاق الدائم لمطمر القونة في صفاقس، والذي تحقق بالتعاون مع حركة مانيش مصبّ لمدة سبع سنوات (2014 إلى 2021). ومن النجاحات الأخرى على المستوى المحلي ضمان حصول عشرات الأسر في المناطق الريفية في قفصة والقيروان على المياه الصالحة للشرب. أما على المستوى الوطني، فقد ناقش البرلمان مقترحات المنتدى أثناء مراجعة ميثاق المياه.

كان معظم من تمت مقابلتهم منتقدين لنجاح منظماتهم وغير راضين عن أدائها. اختلفت الأسباب، ما يعكس الطبيعة الذاتية للتقييم. على سبيل المثال، اعتبر من أجريت معه المقابلة من الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية أن مجرد البقاء على قيد الحياة مؤشر للنجاح، خاصة وأن الاتحاد مكون من أعضاء متطوعين. وهناك جانب آخر للنجاح، وفق الشخص نفسه، يتعلق بالحفاظ على ممارسات الحوكمة الرشيدة مثل تنظيم الفعاليات في الوقت المحدد، وضمان موافقة الجمعية العمومية للمنظمة قبل تقديم التقارير إلى الحكومة، والشفافية المالية. وأشار شخص تمت مقابلته من تونسيون للتأثير الشبابي إلى أن أعداد الحاضرين في الفعاليات، لا سيما النساء والشباب، مؤشر للنجاح، على الرغم من أنه انتقد هذا النهج لأنه يركز على الأرقام «دون إدراك كامل للأهمية الكامنة وراء ذلك». بالنسبة لمن أجريت معه المقابلة، كان النجاح يعني تحقيق الأهداف المحددة، معتبراً أنه «تم تحقيق الأهداف البيئية والمناخية». كما كانت المرونة مهمة أيضًا؛ فحتى لو كان عمل المنظمة منظمًا بشكل ممتاز وتم التخطيط للأهداف والأنشطة سنويًا، فإن الظروف السياسية والاقتصادية تتطلب تغييرات وتعديلات. حدد الشخص الذي تمت مقابلته في تونس الخضراء النجاح بأنه الخروج منتصرًا في صراع بيئي، مشيرًا إلى نجاح الشبكة في قضية النفايات الإيطالية وحمل الحكومة على سحب مرسوم كان يدعم استخدام البلاستيك.

وفي معرض إشارته إلى الإخفاقات، سلّط الضوء من أجريت معه المقابلة من الاتحاد التونسي للبيئة والتنمية على عدم قدرة الاتحاد على أن يصبح «أحد اللاعبين الرئيسيين في القضايا البيئية مع الهيئات الوطنية لصنع القرار»، خاصة في ما أشار إليه على أنه «نظام شديد المركزية حيث كل

شيء يجري في العاصمة». وشملت أوجه القصور الأخرى الاقتصار على تجنيد أعضاء في مناطق معينة فقط، وعدم القدرة على جمع الأموال اللازمة لتأسيس هيكلية مهنية مستقرة. واعتبر الشخص الذي تمت مقابلته من جمعية إفريقيا أن القصور الرئيسي هو عدم استدامة أنشطة الجمعية حتى لو حققت العديد من النجاحات في المجال البيئي (خاصة في مجال المناصرة وزيادة الوعي والبحث والتشبيك). أما بالنسبة للشخص الذي تمت مقابلته من الرابطة التونسية لحماية الطبيعة والبيئة في قربة، فإن القصور الرئيسي الذي واجهته الرابطة هو الرفض الذي تواجهه في بعض الأحيان من الناس والسلطات، وهو ما أرجعه الشخص المذكور إلى «عدم الوعي بخطورة القضايا البيئية والمخاطر المناخية». أخيرًا، قيّم الشخص الذي أجريت معه المقابلة من فريدريش إيبرت أن معظم المشاريع التي تمولها المنظمة وتنفذها كانت ناجحة نسبيًا، لكنه أشار بشكل حاسم إلى انخفاض معدل النجاح الذي يرجع إلى الظروف السياسية والجيوسياسية الحالية.

الخلاصة والتداعيات

في ما يلي ملخص للنتائج المستخلصة من دراسة استقصائية ومقابلات أجريت مع 11 منظمة من منظمات المجتمع المدني الرئيسية في تونس.

- لم تقلل منظمات المجتمع المدني البيئية في الغالب من أنشطتها منذ عام 2022، على الرغم من التحديات التي فرضها الوضع السياسي الجديد.
- غالبًا ما اختلطت الأهداف البيئية بأهداف أخرى حلت محلها، لا سيما الأهداف الاجتماعية والسياسية.
- ضمن الأهداف البيئية، يعد التحول الأخضر من بين أهم مجالات المشاركة، إن لم يكن أهمها.
- تعتبر منظمات المجتمع المدني البيئية أن نقص الوعي البيئي هو التحدي الأكبر، يليه التمويل - على الرغم من أن اللوائح القانونية والوضع السياسي الحالي تم إدراجهما أيضًا ضمن التحديات الرئيسية.
- يميل التعاون بين منظمات المجتمع المدني البيئية إلى أن يكون على مستوى متوسط، وغالبًا ما يتركز في أنشطة مثل حملات التوعية والاحتجاجات والمشاركة في تنفيذ المشاريع. ويتعرقل التعاون الوثيق بسبب الاختلافات في التوجهات السياسية ومستوى الخبرة والاهتمامات والأولويات.
- تتأرجح العلاقة بين منظمات المجتمع المدني البيئية والمؤسسات الحكومية بين التعاون والمواجهة، وذلك حسب الموقع الجغرافي الذي تنشط فيه منظمات المجتمع المدني البيئية. وحتى في حالة التعاون، فإن كثافة المشاركة تميل إلى أن تكون منخفضة، حيث تتم استشارة المنظمات البيئية والاجتماعية والثقافية والمشاركة في صياغة اللوائح في بعض القضايا فقط. كانت وزارة البيئة والحكومات المحلية أكثر المؤسسات الحكومية التي تتعامل معها منظمات المجتمع المدني البيئية. وبوجه عام، يبدو أن التواصل مع المسؤولين المحليين والتعاون معهم أقل إشكالية، على الرغم من أن ذلك يعتمد في نهاية المطاف على الأشخاص المعينين في المناصب ووعيهم بالقضايا البيئية.
- العلاقات بين منظمات المجتمع المدني البيئية وجمعيات الأعمال محدودة.
- العلاقات مع النقابات العمالية (غالبًا مع الاتحاد العام التونسي للشغل) أكثر شيوعًا، وهي في الغالب علاقات تعاونية ولكنها تميل أيضًا إلى أن تكون غير متسقة وغير مستدامة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن موقف الاتحاد العام التونسي للشغل تجاه القضايا البيئية غالبًا ما تحل محله اهتمامات العمال الاجتماعية والاقتصادية.
- تميل العلاقة بين المنظمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والمنظمات الدولية إلى أن تكون أقوى من العلاقة مع العمال أو قطاع الأعمال، حتى وإن كان تطبيق المنظمات الدولية لتوصيات الاتحاد العام لنقابات العمال جزئيًا.
- كان معظم المشاركين راضين عن نجاح منظمات المجتمع المدني البيئية حيث أفادوا بعدم وجود آثار كبيرة تقريبًا من التغيير السياسي في تموز/يوليو 2022. كان للنجاح أيضًا عنصر جغرافي، حيث ذكر المشاركون تونس أكثر من غيرها عند الإشارة إلى موقع الأنشطة الناجحة. ويفتح هذا الأمر باب التساؤلات حول التباينات الإقليمية من حيث التعبئة البيئية وديناميكيات الدولة والمجتمع وتنفيذ السياسات الحكومية بين الوسط الحضري والمناطق الريفية. وقد تباين تقييم النجاح والفشل تباينًا كبيرًا وكان غير موضوعي نظرًا لاختلاف أهداف وغايات كل منظمة من منظمات المجتمع المدني البيئية.

تكشف الدراسة عن الحاجة إلى إقامة علاقات أقوى بين منظمات المجتمع المدني البيئية والجهات الفاعلة الاجتماعية الأخرى، مثل قطاع الأعمال والعمال. إن إحراز تقدم في القضايا البيئية الرئيسية الثلاث التي أبرزتها هذه الدراسة - تلوث القطاع الصناعي وقطاع الخدمات، واستخدام المياه، والتحول الأخضر – يستلزم إقامة علاقات تعاون أقوى بين منظمات المجتمع المدني البيئية وجمعيات الأعمال، ما قد يساهم في إيجاد طرق لاستخدام تكنولوجيات وعمليات أكثر صداقة للبيئة تتماشى أيضًا مع مصالح كل من قطاع الأعمال والمجتمع المحلي. لقد أصبحت الشراكات بين منظمات المجتمع المدني البيئية ومؤسسات الأعمال أكثر شيوعًا ومفيدة لكلا الجانبين. فإذا تمكنت منظمات المجتمع المدني البيئية من تحقيق هدفها المتمثل في معالجة المخاطر البيئية، فإن التعاون سيساعد الشركات على تحسين صورة العلامة التجارية ووسائل الإعلام والعلاقات العامة والوصول إلى الخبرات، من بين أمور أخرى.[71] كما أن التوجيه الذي تقدمه جمعيات الأعمال والممول من المنظمات الدولية نحو تقنيات وممارسات أكثر مراعاة للبيئة مهم بشكل خاص للشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تفتقر إلى الموارد والحوافز اللازمة للقيام بذلك بمفردها. وبالنسبة لهذه المؤسسات، فإن تكتيكات المواجهة مثل الاحتجاج والتقاضي لن تكون فعالة بالنظر إلى ضآلة تأثيرها الفردي حتى وإن كانت تشكل الغالبية العظمى من مؤسسات الأعمال في تونس. كما أن إقامة علاقات تعاونية أقوى مع النقابات العمالية أمر بالغ الأهمية بنفس القدر، ومن شأنه أن يسمح بنشر الوعي حول مدى أهمية القضايا البيئية التي لا تقل أهمية عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ما يتعلق بقضايا الصحة والسلامة المهنية والمخاطر البيئية على المجتمعات المحلية التي تستضيف العمال. ومن المهم أيضاً تعزيز العلاقات مع مختلف الجهات الحكومية. إذا كانت هذه الدراسة والأعمال السابقة حول هذا الموضوع قد أبرزت كيف أن العلاقات بين منظمات المجتمع المدني البيئية والمسؤولين تعتمد على وعي المسؤولين، فإن النهج الذي يستهدف نشر الوعي وبناء القدرات في القضايا البيئية لمسؤولي الدولة قد يكون مثمرًا وقد يجذب تمويل المانحين الأجانب.

الحواشي

1 جوليا شقير بيثوسو، «النضال البيئي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: أجندة بحثية»، مبادرة الإصلاح العربي، 2025.

2 Teycir Ben Naser, "Tunisia-Environment: Where Government Is Checked Out, Civil Society Has Stepped In", Nawaat, 5 April 2022, https://nawaat.org/2022/04/05/tunisia-environment-where-government-is-checked-out-civil-society-has-stepped-in/ (Naser, "Tunisia-Environment").

3 Stakeholder Forum for a Sustainable Future, Review of Implementation of Agenda 21: Detailed Review of Implementation of Agenda 21, United Nations, January 2012, p. 1, https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/1126SD21Agenda21_new.pdf

4 Riheb Mabrouki and Rabeh Ben Othmane, "Litigation for Enforcing Environmental Justice: The Use of Litigation as a New Strategy to Defend Environmental Rights" (Arabic), in Supporting Environmental Issues: From Demonstrations into Litigation: The Annual Report of the Environmental Justice Section, ed. Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, 2022, pp. 57-74; Ines Labiadh and Mohamed Gaaloul, "The Post-Revolution Environmental Movements: Various Protesting Forms to Restore Rights" (Arabic), in Supporting Environmental Issues: From Demonstrations into Litigation: The Annual Report of the Environmental Justice Section, ed. Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, 2022, pp. 9-29 (Labiadh and Gaaloul, "The Post-Revolution Environmental Movements").

5 Afaf al-Hamamy al-Marakshi and Wahid al-Farshishi, Ten Years of Environmental Laws in Tunisia: Environmental Situation at the Tenth Anniversary of the Revolution 2011-Heinrich Böll Stiftung, 2021 (al-Marakshi and al-Farshishi, Ten Years of Environmental Laws).

6 al-Marakshi and al-Farshishi, Ten Years of Environmental Laws.

7 al-Marakshi and al-Farshishi, Ten Years of Environmental Laws.

8 Ministère de l'Environnement et du Développement Durable, "Observatoire et Indicateurs de l'Environnement et du Développement Durable, Tunisie, Rapport de Synthese", July 2015, https://cgdr.nat.tn/upload/files/Bilioenligne/ReGoKo_Observatoires_rapport_de_synth%C3%A8se_Tunisie(1).pdf

9 Naser, "Tunisia-Environment".

10 al-Marakshi and al-Farshishi, Ten Years of Environmental Laws.

11 مرصد مجلس نواب الشعب التونسي «مرصد البرلمان التونسي»، «الهيئة التشريعية العامة»، متاح على الرابط: https://majles.marsad.tn/ar/assembly/commissions/legislation?periodId=1

12 Mohamed Ismail Sabry, "State-Society Relations and Industrial Sustainable Growth: The Case of Post-Revolution Tunisia", Sustainable Development Vol.32(3), September 2023, (Sabry, "State-Society Relations").

13 Adel Ben Youssef, "Climate Change in the Tunisian Cities: Lessons Learned and Best Practices", Environmental Economics and Policy Studies Vol. 26(2), 2024, pp. 145-64, https://doi.org/10.1007/s10018-022-00353-x (Youssef, "Climate Change in the Tunisian Cities").

14 Sabry, "State-Society Relations".

15 Sabry, "State-Society Relations".

16 Sabry, "State-Society Relations".

17 Roy Choudhury and Asim Kumar, "Green Chemistry and the Textile Industry," Textile Progress Vol. 45(1), 1 March 2013, pp. 3-143, https://doi.org/10.1080/00405167.2013.807601

18 Mohamed Gaaloul, "The Textile Industry in the Sahel Area – a Non-Sustainable Industrial Policy" (Arabic), in Selection of Important Publications of the Environmental Justice Section on the Right to the Use of Water, ed. Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, 2022, pp. 11-15 (Gaaloul, "The Textile Industry").

19 Wen Hsien Tsai, "Green Production Planning and Control for the Textile Industry by Using Mathematical Programming and Industry 4.0 Techniques," Energies 2018, Vol. 11(8), 9 August 2018, p. 2072, https://doi.org/10.3390/EN11082072

20 Gaaloul, "The Textile Industry".

21 Roukaya Issaoui, "Sustainable Phosphate Management: Environmental and Social Life Cycle Assessment of Phosphate Mining in Tunisia", Karlsruhe Institut für Technologie, 2022, pp. 78-79 (Issaoui, "Sustainable Phosphate Management").

22 Minyara Mejbri and Hayet Attar, "The Support Strategy to Environmental Rights: The Experience of the FTDES" (Arabic), in Supporting Environmental Issues: From Demonstrations into Litigation: The Annual Report of the Environmental Justice Section, ed. Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, 2022, pp. 30-56 (Mejbri and Attar, "The Support Strategy to Environmental Rights").

23 Rabeh Ben Othman and Rihab Mabrouki, "The Law of Social Responsibility: The Weakness of the Content and the Political Will", in The Six-Party Report for Environmental Justice: Rights, Social Obligations, Nutrition Sovereignty, and Sustainable Development, ed. Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, 2021, pp. 85-101.

24 سهام عروش، ومانون مولان، وبولا أنكيتيل باربا، «رديف وقابس وجرجيس: لا بيئة من دون صراع طبقي. إدانة، مقاومة، تنظيم»، في «تقرير الأطراف الستة للعدالة البيئية: الحقوق والالتزامات الاجتماعية والسيادة الغذائية والتنمية المستدامة، محرر Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux، 2021، ص 116-20 (عروش، مولين، وأنكيتي باربا، 'رديف، قابس، وجرجيس').

25 Issaoui, "Sustainable Phosphate Management", p. 124.

26 Sabry, "State-Society Relations".

27 Naser, "Tunisia-Environment".

28 Sofia Barbarani, "Italian Mayor Decries Waste Dump Plan after Tunisia Returns Illegal Rubbish", Independent, 22 February 2022, https://www.independent.co.uk/news/world/europe/italy-tunisia-waste-dump-illegal-rubbish-b2020782.html

29 Naser, "Tunisia-Environment".

30 Thameur Chaibi, "Water Report: Tunisia Water Report", 4 March 2020, https://water.fanack.com/tunisia/ (Chaibi, "Water Report").

31 Youssef, "Climate Change in the Tunisian Cities".

32 Chaibi, "Water Report".

33 Gaaloul, "The Textile Industry", pp. 11-15.

34 Issaoui, "Sustainable Phosphate Management", pp. 78-79.

35 Youssef, "Climate Change in the Tunisian Cities; The World Bank Group, "Climate Risk Country Profile: Tunisia" (Washington DC, 2021), 11, https://reliefweb.int/report/tunisia/tunisia-climate-risk-country-profile

36 Ines Labiadh and Hayet Attar, "Bourj Al-Salehi or the Dark Side for Renewable Energies" (Arabic), in The Six-Party Report for Environmental Justice: Rights, Social Obligations, Nutrition Sovereignty, and Sustainable Development, ed. Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, 2021, pp. 54-83.

37 Aïda Delpuech, "Who Benefits from Tunisia's Green Hydrogen Strategy?", Environmental Policies Series, Heinrich Boll Stiftung Tunisie, October 2022 (Delpuech, "Who Benefits from Green Hydrogen?").

38 "?Delpuech, "Who Benefits from Green Hydrogen

39 Mohamed Ismail Sabry, "The Development of Tunisia's Green Transition: Actors' Interests, and Policy Coalitions' Power Dynamics," 2024, https://doi.org/http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.4729172 (Sabry, "Tunisia's Green Transition"). يستند هذا التقرير إلى مقابلات مع عضو قيادي في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وشخصية قيادية في الوكالة الوطنية لترشيد الطاقة، وموظف في الشركة التونسية للكهرباء والغاز، وشخصية قيادية في الغرفة النقابية الفوتوفولطية الضوئية في تونس.

40 Zoe Petkanas, "Kais Saied and the Demise of Democracy," The Journal of North African Studies Vol. 28, no. 4, 4 July 2023, pp. 733-40, https://doi.org/10.1080/13629387.2023.2211838.

41 Amnesty International, "Human Rights under Assault Two Years after President Saied's Power Grab," 24 July 2023, https://www.amnesty.org/en/latest/campaigns/2023/07/human-rights-under-assault-two-years-after-president-saieds-power-grab

42 "Sabry, "Tunisia's Green Transition.

43 "Naser, "Tunisia-Environment.

44 Observatoire Tunisien de l'eau, "A Propos", https://www.watchwater.tn/fr/page/1-propos

45 Sabry, "Tunisia's Green Transition"; Ilyes Ben Ammar, "Towards a Just Energy Transition in Tunisia: How to Develop a Democratic Energy Model That Breaks with the Current Approach to Renewable Energy Production?", Transnational Institute, 6 December 2022, https://www.tni.org/en/publication/towards-a-just-energy-transition-in-tunisia

46 Chiara Loschi, "Local Mobilizations and the Formation of Environmental Networks in a Democratizing Tunisia," Social Movement Studies Vol.18, no. 1, 2 January 2019, pp. 93-112, https://doi.org/10.1080/14742837.2018.1540974 ("Loschi, "Local Mobilizations).

47 Labiadh and Gaaloul, "The Post-Revolution Environmental Movements", pp. 25-29.

48 "Labiadh and Gaaloul, "The Post-Revolution Environmental Movements.

49 Rabeh Ben Othmane, "The Mining Basin Branch of the Forum: The Strive for the Right to Access Water Continues", in Selection of Important Publications of the Environmental Justice Section on the Right to the Use of Water, ed. Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, 2022, pp. 38-43; Rabeh Ben Othmane, "The Mining Basin – Where Obtaining a Water Drop Is Unrealizable Dream", in Selection of Important Publications of the Environmental Justice Section on the Right to the Use of Water, ed. Forum Tunisien pour les Droits Economiques et Sociaux, 2022, pp. 4-10.

50 "Mejbri and Attar, "The Support Strategy to Environmental Rights.

51 George Gale, Maisie Odone, Hanen Zrig, and Fadil Aliriza, "Tunisian Activists on Climate Change, Environment, and Development," Meshkal, 18 October 2019, https://meshkal.org/tunisian-activists-on-climate-change-environment-and-development/

52 "Irouche, Moulin, and Anquetil-Barba, "Redeyef, Gabes, Wa Zarzis

53 "Naser, "Tunisia-Environment.

54 Will Todman, "I Am Not a Dump: Mobilization and Environmental Action in Tunisia," Center for Strategic & International Studies, 8 November 2023, https://www.csis.org/blogs/middle-east-almanac/i-am-not-dump-mobilization-and-environmental-action-tunisia

55 Context of the EnviroEd Project," Jamaity, 21 July 2023".

56 "Sabry, "Tunisia's Green Transition.

57 Lana Salman, "Environmentalism after Decentralization: The Local Politics of Solid Waste Management in Tunisia", Arab Reform Initiative, 29 April 2021, https://www.academia.edu/94898959/Environmentalism_After_Decentralization_The_Local_Politics_of_Solid_Waste_Management_in_Tunisia (Salman, "Environmentalism after Decentralization")

58 "Sabry, "Tunisia's Green Transition.

59 "Salman, "Environmentalism after Decentralization.

60 "Naser, "Tunisia-Environment

61 "Sabry, "Tunisia's Green Transition.

62 "?Delpuech, "Who Benefits from Tunisia's Green Hydrogen Strategy

63 Plastic Atlas: Facts and Figures about the World of Synthetic" Polymers", Heinrich Boll Stiftung, November 2019, p. 48, https://plastic-atlas-facts-and-figures-about-/06/11/za.boell.org/en/2019/world-synthetic-polymers

64 "Sabry, "Tunisia's Green Transition

65 "Sabry, "State-Society Relations.

66 "Loschi, "Local Mobilisations

67 "Sabry, "Tunisia's Green Transition.

68 "Sabry, "State-Society Relations.

69 "Sabry, "State-Society Relations.

70 استند هذا إلى مقابلة مع أحد الأعضاء الرئيسيين في المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

71 Gábor Harangozó and Gyula Zilahy, "Cooperation between Business and Non-Governmental Organizations to Promote Sustainable Development," Journal of Cleaner Production Vol. 89, 2015, pp. 18-31, https://doi.org/10.1016/j.jclepro.2014.10.092

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس